



جامعة آل البيت

معهد بيت الحكمة

## أثر الموقع الجغرافي للعراق على الاستقرار السياسي

٢٠١٨-٢٠٠٣

The Impact of Geographical Location of Iraq on Political Stability

٢٠٠٣-٢٠١٨

الطالب: عدي منصور عطاالله السرحان

الرقم: ١٧٢٠٦٠٠٠١٢

اشراف الاستاذ الدكتور

علي عواد الشرعة

قدمت استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية

جامعة آل البيت

٢٠١٩

ب

### التفويض

أنا الطالب عدي منصور عطا الله السرحان، أؤذن جامعه آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي إلى المكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع: 

التاريخ: ٢٠١٩/١/٢٥

ج

## إقرار

الرقم الجامعي: ١٧٢٠٦٠٠٠١٢

أنا الطالب: عدي منصور عطا الله المرحان

الكلية : معهد بيت الحكمة

التخصص: العلوم السياسية

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية  
المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي  
بعنوان: أثر الموقع الجغرافي لعراق على الاستقرار السياسي ٢٠٠٣-٢٠١٨

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية.  
كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستغلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو  
أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية. وتأسيساً على ما  
تقدم، فإنني أتحمّل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء  
في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها، وسحب شهادة  
التخرج مني بعد صدورها، دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي  
صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب: .....

التاريخ: ٨ / ١ / ٢٠١٨ م

قرار لجنة المناقشة

أثر الموقع الجغرافي لعراق على الاستقرار السياسي

2003 - 2018


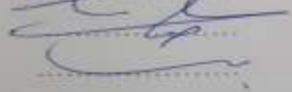

أعداد الطالب: عدي منصور عطا الله السرحان

الرقم الجامعي: 1720600012

المشرف الأستاذ الدكتور: علي عواد الشرعة

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

	رئيساً ومشرفاً	الأستاذ الدكتور: علي عواد الشرعة
	عضواً	الأستاذ الدكتور: سائب السرحان
	عضواً خارجياً	الأستاذ الدكتور: بدر الماسري

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية من معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت /الربيع.

توفقت وأوصى بإجازتها بتاريخ 25 / 8 / 2019 م

## الاهداء

الى والدي الغالي اطال الله في عمره

الى والدتي الغالية اطال الله في عمرها

الى اخواني سندي وعزوتي في دنياي

الى كل من ساعدني في هذا العمل

## شكر وتقدير

أقدم بالشكر الجزيل الى كل من ساعدني ووقف بجاني لإتمام هذا العمل كما أتقدم بالشكر إلى جامعة ال البيت التي هيئت لنا كل سبل العلم الحديث

كما وأتقدم بالشكر إلى الأستاذ الدكتور علي الشرعة لتفضله بالإشراف على هذه الدراسة المتواضعة واشكر أعضاء لجنة المناقشة كل من الأستاذ الدكتور صايل السرحان، الدكتور بدر الماضي.

## فهرس المحتويات

٥	الاهداء.....
و	شكر وتقدير.....
ز	فهرس المحتويات.....
ط	الملخص باللغة العربية.....
ي	Abstract.....
١	المقدمة.....
٢	اولا: اهمية الدراسة:.....
٣	ثانيا: اهداف الدراسة:.....
٣	ثالثا: مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:.....
٤	رابعا: فرضيات الدراسة:.....
٤	خامسا: حدود الدراسة:.....
٤	سادسا: متغيرات الدراسة:.....
٥	سابعا: منهج الدراسة:.....
١٠	الفصل الاول الموقع الجغرافي للدولة وارتباطاته في قوتها او ضعفها واستقرارها.....
١١	المبحث الاول: طبيعة الموقع الجغرافي: الماهية والعناصر والعوامل المؤثرة.....
١٢	المطلب الاول: مفهوم الموقع الجغرافي وانعكاساته على الاستقرار السياسي.....
١٤	المطلب الثاني: المحددات الجيوسياسية واثرها في العلاقات الدولية.....
١٧	المبحث الثاني: الاستقرار السياسي: المفهوم والمتطلبات والمعوقات.....
١٨	المطلب الاول: الموقع الجيوسياسي وعلاقته بالاستقرار السياسي.....

المطلب الثاني :انعكاسات الاستقرار الإقليمي على السياسة الخارجية والداخلية.....	٢٤
الفصل الثاني انعكاسات الموقع الجيو سياسي للعراق على الاستقرار الداخلي .....	٢٨
المبحث الاول: المحددات الاقليمية للاستقرار السياسي في العراق .....	٢٨
المطلب الاول :دول الجوار الجغرافي وعلاقتها بالاستقرار السياسي الداخلي في العراق .....	٣١
المطلب الثاني: ارتباط المحدد الدولي بالإقليمي في الاستقرار السياسي في العراق .....	٣٤
المبحث الثاني: الأبعاد الداخلية للموقع الجغرافي للعراق وعلاقته في الاستقرار السياسي .....	٣٦
المطلب الأول : الديموغرافيا وانعكاساتها على الاستقرار السياسي في العراق.....	٣٧
المطلب الثاني: المتغير القيادي في العراق وارتباطه في الاستقرار السياسي .....	٤٢
المطلب الثالث : اثر الموقع المرتبط بالجغرافيا السياسية على الاستقرار السياسي في العراق .....	٤٦
النتائج .....	٥٠
المراجع .....	٥١
المراجع باللغة العربية .....	٥١
المراجع باللغة الانجليزية .....	٥٦



أثر الموقع الجغرافي للعراق على الاستقرار السياسي ٢٠٠٣-٢٠١٨

اعداد الطالب: عدي منصور عطاالله السرحان

اشراف الاستاذ الدكتور: علي عواد الشرعة

### الملخص باللغة العربية

خلصت الدراسة وبناء على فرضيتها الرئيسية والتي تفترض ان هناك علاقة ارتباطيه بين الموقع الجغرافي وبين الاستقرار السياسي في العراق خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٨م. والإجابة على سؤالها: ما اثر الموقع الجغرافي على الاستقرار السياسي خلال الفترة ٢٠٠٣- ٢٠١٨؟ وللوصول الى اهدافها التعرف على طبيعة الموقع الجغرافي للعراق.

التعرف على طبيعة العلاقات العراقية مع الدول المجاورة، والتعرف على دور النظام السياسي العراقي في حماية استقراره الداخلي من التدخلات والتي استخدمت المنهج الاقليمي في اطار الجغرافيا السياسية.

والتي لخصت الى ان دول الجوار العراقي لها مصالح مشتركة ومصالح خاصة وكل يسعى الى تحقيق مصالحه بطريقته الخاصة ، فمنهم من يسعى الى زعزعة امن العراق ومنهم من يسعى الى تحقيق الامن للعراق.

# **The Impact of Geographical Location of Iraq on Political Stability**

٢٠٠٣-٢٠١٨

**Student numbers: Oday Mansour Attallah Alsarhan**

**Student number: ١٧٢٠٦٠٠٠١٢**

**Prof. Dr. Ali Al-Sharaa**

## **Abstract**

The study concluded based on its main hypothesis which assumes that there is a correlation between the geographical location and the political stability in Iraq during the period between ٢٠٠٣-٢٠١٨. The answer to question: What is the impact of geographical location on political stability during the period ٢٠٠٣ - ٢٠١٨? To reach its objectives to identify the nature of the geographical location of Iraq.

Identify the nature of Iraqi relations with neighboring countries, and identify the role of the Iraqi political system in protecting its internal stability from interference Which used the regional approach within the framework of geopolitics.

And that summed up that the neighboring countries of Iraq have common interests and special interests and each seeks to achieve his interests in his own way, some of them seek to destabilize the security of Iraq and some who seek to achieve security for Iraq.



## المقدمة

شهدت العراق نوع جديد من السياسات لأعاده العلاقات بدول الجوار وخصوصا ايران والكويت، على اثر الحروب التي كانت في عهد النظام السابق، وفي الفترة الأخيرة شهدت المنطقة ظهور ظاهرة الإرهاب، الذي وجد من العراق وخصوصا بعد الاحتلال الأمريكي بيئة خصبة له يعيش فيها، لان العراق وخلال فترة الاحتلال الأمريكي استقطب من الخارج الكثير من الأشخاص تحت مسمى الجهاد في محاربه القوات الأمريكية، وكان دخول هذه الجماعات عن طريق الدول المجاورة لها.

وبعد الحرب الأهلية في سوريا، وعدم سيطرة النظام السوري على حدوده وخصوصا الحدود العراقية، ظهرت هذا الجماعات الإرهابية تحت مسمى الدولة الاسلامية في العراق والشام( داعش) وخصوصا في المنطقة الشمالية على حدود المناطق التي يعيش فيها اغلبه كرديه تتمركز على الحدود السورية التركية والإيرانية، أيضا جماعات من نفس العراقيين الذين تأثروا من الحرب وخصوصا أعضاء حزب البعث العربي الاشتراكي المنحل، والذين لديهم نفس الهموم.

بدا التحول في مؤسسات الدولة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والتي كان لها الاثر الاكبر على الاستقرار السياسي في العراق، وجعلت العراق يتجه الى حروب ودمار وفوضى سياسييه، كان لهذا الخلل اثر كبير في استقرار العراق الداخلي كم ان الدول المجاورة للعراق كان لها دور فعال من خلال تأثيرها على سياستها واستقرارها بفعل المتغيرات، والوضع الاقليمي الملتهب، وتحولت اتجاهات الدول المجاورة الى العراق بهدف المصالح وكل يحاول ان يفرض نفسه من خلال نظامه السياسي وسياستها الخارجية.

## أولاً: أهمية الدراسة:

### أ. الأهمية العلمية (النظرية):

تأتي الأهمية العلمية لهذه الدراسة من خلال: ان العراق تحده ست دول منها اربع دول عربيه وهي: الاردن، السعودية، الكويت، سوريا ودولتان غير عربيات ايران وتركيا، وهذه الدول التي تربطها بالعراق علاقات ايجابية وسلبية تحكمها المتغيرات الدولية والمصلحة العليا للدولة، كما ان الدراسة تأتي اهميتها من خلال التعرف على التركيبة الديموغرافية لسكان العراق وما لها من تأثير ودور في تحقيق الامن والاستقرار الداخلي للعراق، لان هذه التجمعات يوجد لها امتداد خارجي في الدول المجاورة للعراق وهذه العوامل لها دور كبير في استقرار العراق السياسي.

### ب. الأهمية والعملية (التطبيقية):

تبرز اهمية الدراسة العملية من خلال ان العراق على مر التاريخ تتعرض لهجمات، وهذه الأزمات لها الأثر الكبير علي المجتمع العراقي واثره على الحياه العامة والاستقرار السياسي في الدولة، كان لدول الجوار الدور الأكبر في هذه الأزمات، وبعد الحرب الأمريكية على العراق في عام ٢٠٠٣ وانحلال الجيش والامن والنظام السياسي العراقي الذي أدى الى عدم مراقبه الحدود ، وهذا الوضع ادى الى بروز دور الدول المجاورة في التدخل المباشر في النظام السياسي العراقي، والتأثير على استقرار العراق حسب المصلحة لكل من الدول المجاورة التي قسمت في دورها الى قسمين، الاول: ساهمت في خراب ودمار العراق من الداخل وصناعه الحروب والفوضى الخلاقة داخل الكيان السياسي والاجتماعي العراقي، مثل ايران ثانياً: الدول التي كانت تحاول ان يستقر العراق داخليا ويعود كما كان في السابق، لأنها تعتبر امنها من امن العراق، وهي الدول العربية المجاورة للعراق (الأردن، سوريا، الكويت، السعودية).

## ثانيا: اهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى:

١. التعرف على طبيعة الموقع الجغرافي للعراق ٢٠٠٣م-٢٠١٨م.
٢. التعرف على طبيعة العلاقات العراقية مع الدول المجاورة بعد ٢٠٠٣م-٢٠١٨م.
٣. فهم طبيعة النظام السياسي العراقي من خلال علاقاته مع دول الجوار ٢٠٠٣م-٢٠١٨م.
٤. التعرف على دور النظام السياسي العراقي في حماية استقراره الداخلي من التدخلات الخارجية ٢٠٠٣م-٢٠١٨م.
٥. معرفة اثر العلاقات العراقية على دول الجوار على الاستقرار السياسي.

## ثالثا: مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تتعرض العراق الى هجوم من دول الجوار وذلك كردة فعل من بعض الدول المجاورة على سياسة العراق الخارجية وموقفها من القضايا الاقليمية الراهنة بحيث ان النظام السياسي العراقي يميل الى التقارب مع النظام الإيراني على حساب علاقاته مع الدول المجاورة الأخرى التي ترى ان ايران هي عدوها الأول ومن يقف بصفها فهو يساعدها على الامتداد الى الدول المجاورة وان العراق عباره عن طريق تعبر ايران من خلاله الى العمق العربي وهذا يتنافى مع الموقف التركي

تسعى الدراسة للإجابة على السؤال الرئيس والذي يتمثل في: ما اثر الموقع الجغرافي على الاستقرار السياسي للعراق خلال الفترة ٢٠٠٣ - ٢٠١٨؟

ويتفرع من الدراسة التساؤلات التالية:

١. ما طبيعة الموقع الجغرافي للعراق؟
٢. ما طبيعة العلاقات العراقية مع دول الجوار؟

٣. ما اثر العلاقات العراقية مع دول الجوار على الاستقرار السياسي؟
٤. ما هي محددات السياسة الخارجية العراقية اتجاه دول الجوار؟

#### رابعاً: فرضيات الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية رئيسية وهي: هناك علاقة ارتباطية عكسية بين الموقع الجغرافي وبين الاستقرار السياسي في العراق خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٨م.

ويتفرع عن الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

١. هناك علاقة عكسية بين التدخل الايراني في العراق وبين عدم الاستقرار السياسي.
٢. هناك علاقة عكسية بين نفور العلاقات العراقية- العربية وبين التدخل الايراني في الشؤون الداخلية للعراق.
٣. يتأثر العراق بما تتأثر به دول الجوار من الارهاب وتتفق مع دول الجوار على مكافحته.

#### خامساً: حدود الدراسة:

١. حدود مكانية: تقتصر الدراسة على دولة العراق والدول المجاورة لها( ايران، تركيا، سوريا، الاردن، السعودية، الكويت).
٢. حدود زمانية: ان الفترة الزمنية لدراسة ستبدأ منذ الحرب الامريكية على العراق ٢٠٠٣م وتنتهي الدراسة في نهاية ٢٠١٨.
٣. حدود موضوعية: سنتقصر الدراسة على دراسة الموقع الجغرافي من حيث علاقة العراق بالدول المجاورة وتحديداً المملكة العربية السعودية وايران واثار ذلك على الاستقرار السياسي في العراق.

#### سادساً: متغيرات الدراسة:

١. المتغير المستقل: الموقع الجغرافي.
٢. المتغير التابع: الاستقرار السياسي.

## المفاهيم والمصطلحات:

١. الحدود السياسية: "الحد هو الفصل بين شيئين لئلا يختلط احدهما بالآخر ولا يتعدى احدهما على الآخر"

عرفها لايد " انها ابعدهد للمنطقة التي يعيش فيها الناس والتي يمكن ان يحصلوا على احتياجاتهم الضرورية من الطعام "

وعرفها بوجز "حد الدولة هو ذلك الخط الذي يميز حدود الاقليم الذي تمارس عليه الدولة حقوق السيادة "

وعرفها جويت " بانها خط وهمي يفصل قطعتين من الارض احدهما عن الاخرى"

٢. الاستقرار السياسي: عملية التغيير التدريجي والمنضبط التي تزيد من شرعية وكفاءة النظام السياسي ( كما يعرف إجرائيا على أنه: ( قدرة مؤسسات النظام السياسي على الاستجابة للمطالب المقدمة إليه والناعبة من البيئة الداخلية والخارجية للنظام).

إن الاستقرار السياسي "هو نتيجة أو محصلة أداء النظام السياسي عندما يعمل بكفاءة و فعالية في مجالات التنمية السياسية والاقتصادية والشرعية السياسية و الفعالية".

## سابعاً: منهج الدراسة:

للبحث في موضوع الدراسة و الاجابة على تساؤلاتها، سيتم الاعتماد على المنهج الاقليمي في اطار الجغرافيا السياسية، بشكل رئيسي، حيث ان المنهج يعمل على تحديد خصائص الظاهرة و يصف طبيعتها ،ويحدد العلاقة ما بين المتغيرات و الاتجاهات والاسباب التي تدور حول مشكلة معينة، كما انه يعني بدراسة الدول من حيث التضاريس والموقع الجغرافي، الاقسام السياسية، والتركيبة الداخلي للمجتمعات، وهذا يساهم في وصف وتحليل الجوار الجغرافي للعراق وطبيعة انعكاساتها على الاستقرار الداخلي للعراق.



والى جانب هذا المنهج لابد من استخدام المنهج التاريخي والذي يهدف الى الاجابة على التساؤلات حول ما حدث ولماذا يحدث؟ وكيفية ربطه.

### الدراسات السابقة:

دراسة: ظلال جواد كاظم واحمد مرزوق عبد عون (٢٠١٨) بعنوان "الحدود السياسية لبعض دول جوار العراق وأثرها في نمو ظاهرة الإرهاب بعد عام ٢٠٠٣"

والتي لخصت الى ان الحدود السياسية مهمه لعدم الاستقرار الداخلي والإقليمي ، فبحكم تعريفها كخطوط فاصلة تبدأ وتنتهي عندها سيادة الدولة على أرضها ، ارتبطت بمحورين احدهما داخلي يتعلق بقدرة الدولة على تأمينها من اي تهديدات قائمة او محتملة واخرى خارجي لتأثيرات اقليمية ودولية في امن الحدود . فقد تركزت التهديدات على الحدود العراقية بعد عام ٢٠٠٣م بتعرضها الى الاحتلال الامريكي وفقدان الدولة لسيادتها، ترك الحدود مفتوحة وفقدان الحدود لوظيفتها في حماية امن الدولة ، وأصبحت معبرا لتهديدات غير تقليدية ذات طبيعة متشابهة ومتصاعدة في أن واحد تمثل بالإرهاب العابر للحدود ، فضلا عن توظيف بعض دول الجوار الجغرافي لحدودها الى نمط التصارع مع الدولة العراقية مستغلة الخصائص الجغرافية لمنطقة الحدود في ضوء تسلل المجاميع الارهابية ودعمها ، مضافا الاختلافات السياسية واقتصادية وايدلوجية اسهمت في تنامي ظاهرة الارهاب في العراق الى يومنا هذا.

دراسة: احمد شكر محود الصبيحي، بعنوان: ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ (دراسة في المفهوم والاسباب) . التي خلصت الى ان الاستقرار السياسي شكل احد اهم اهداف التي تسعى اليها كافة المجتمعات الإنسانية وذلك لما له من النكسات اجابيه في جميع مناحي الحياه لان العراق على فتره طويله تقدم دور العراقية عام ١٩٢٠ من عدم الاستقرار رقم ٣٣ الطبيعية والبشرية ولكنها لم تستمر في بناء استغفار وتقدم العراق لأسباب مختلفة متشابهة تدخل فيها العام الداخلي والخارجي ١ تحقيق الاستقرار لا يأتي بصوره ميكانيكيه كمان الاستغفار ليس

وليد القوه العسكرية والأمنية بل هو ولي التدبير متعددة منها النظام السياسي الشرعية كما تتطلب تحقيق النظام السياسي افراد المجتمع على حد سواء.

دراسة: سعدون شلال ظاهر وظلال جواد كاظم(٢٠٠٥م) بعنوان الأهمية الجيوستراتيجية لموقع العراق الجغرافي في ضوء المتغيرات الدولية الجديدة

إن المنتع لنشوء الدول الحديثة يجد أن المقومات الجغرافية المختلفة تشكل الحجر الأساس في ذلك النشوء والتطور وعند دراسة تلك المقومات بشكل تفصيلي يبرز الموقع الجغرافي للدولة وتأثيره في تاريخها السياسي واضحا للعيان. ومن هنا وجدنا في هذه الدراسة أن الموقع الجغرافي للعراق كان رائدا في تأثيره على كل متغيرات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فيه، ومن ثم فإن كل القوى العالمية التي نشأت في العالم حديثاً كانت لا تتجاوز هذا الموقع وتقف عنده محاولة أن يكون لها مكان في التأثير عليه أو التأثير به، فلقد بات هذا الموقع يشكل مفتاح إستراتيجيات بناء المشاريع السياسية التي تطمح تلك القوى أن تنتجها خدمة لمصالحها فهو الجهة الشرقية التي لا بد منها لمشروع ما يسمى بإسرائيل الكبرى سواء أكانت هذه الأهمية بالضم أم بالتأثير، فضلا عن أهميته هنا في التأثير الشعوري والعقائدي للمسلمين والعرب، ناهيك عن أنه أفضل موقع تختاره القوات العسكرية التي تبحث لها عن موطأ قدم في ما يسمى بالشرق الأوسط الكبير وما حدث في تاريخ العراق المعاصر من تواجد للقوات الأجنبية على أراضيها لهو أكبر دليل على مصداقية هذا الكلام، كما علينا أن ننتبه أيضا إلى أن طاقة العالم المحركة لكل مفاصل الحياة تعتمد أساسا على " النفط" الذي يتوسط العراق فيه المنطقة التي تختزن مخزونا نفطياً عملاقاً، فهو فضلا عن مخزونه النفطي الذي يقدر بـ أكثر من ١١٢ مليار برميل يقع على مرمى حجر من مخزونات نفطية عملاقة في الجزيرة العربية وما حولها.

وهكذا تتجدد على الدوام أهمية الموقع الجغرافي للعراق بشكل يسفر عن حقيقة أن هذا الموقع كان وسيظل مفتاح السيطرة على العالم في قلب منطقة الالتقاء بين القارات الثلاث " آسيا وأوروبا وأفريقيا".

دراسة: جعفر بهلول جابر الحسيناوي (٢٠١٣) بعنوان: الابعاد السياسية والاقتصادية للاحتلال الامريكي للعراق وانعكاساته على دول الجوار تتمحور الإشكالية حول وجود عوامل دافعة أسهمت بفاعلية في الاحتلال وبلوغه مرامه في بسط النفوذ والتأثير في الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية لاستمرار حالة اللا استقرار وتعطيل التنمية وشيوع الفساد في أرجاء مفاصل الاقتصاد العراقي ، يقابله انتعاش اقتصادي لدول الجوار وتحقيق مكاسب سياسية

وفق الإشكالية المعطاة يمكن تقدير فرضية الدراسة على أنها علاقة دالية ذات اتجاهين، الاتجاه الأول : أن هناك علاقة عكسية ( سالبة ) ما بين العوامل الدافعة للاحتلال الأمريكي للعراق وبين توجهات ومصالح دول الجوار الإقليمي، انعكس ذلك على استمرار حالة الاستقرار السياسي والأمني في العراق، الاتجاه الثاني : أن هناك علاقة طردية (موجبة) بين استمرار حالة الاحتلال الأمريكي للعراق وانتعاش اقتصاديات بعض دول الجوار الإقليمي، فضلا عن تجاوز حدوده السيادية لتطول ثرواته المعدنية، دونما اعتبار للمواثيق والأعراف الدولية، ومن أجل بلوغ النتائج المرجوة من خلال فرضية الدراسة موضوع البحث والتقصي كان لابد من استخدام المنهج الاستنباطي العام نحو الخاص لغرض إثبات اتجاهات النص الفرضي، وقد تم الاستعانة بالمنهج التاريخي والمنهج التحليلي النظامي.

دراسة: سعدي ابراهيم (٢٠١٨) بعنوان : "عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣" بقدر تعلق الأمر بالعراق فإن هذا البلد يعاين من ظاهرة عدم الاستقرار السياسي تقريبا منذ تأسيس دولته المعاصرة في عشرينيات القرن الماضي، لكن على نحو متناوب. أما في مرحلة ما بعد ٢٠٠٣، فقد ازدادت أموره ارتباكا وصار عدم الاستقرار سمته السياسية، وإذا اردنا ان نخرج على الأسباب التي أدت الى ذلك، لكنها على العموم تقسم الى أسباب داخلية، واخرى خارجية. فبالنسبة للأسباب الداخلية، فهي تتمثل بالطريقة التي تمت فيها عملية تغيير النظام السياسي العراقي، والأساس الهش الذي قام عليه والمتمثل بالمحاصصة المذهبية والقومية. اما الأسباب

الخارجي فهي تتمثل بالتدخل السلبي لدول الجوار بالشأن العراقي، والدولية متمثلة بطريقة تعامل المجتمع الدولي مع الملف العراقي والتي اتسمت بعدم المبالاة.

## الفصل الاول

### الموقع الجغرافي للدولة وارتباطاته في قوتها او ضعفها واستقرارها

عوامل قوة الدولة عديدة يحتل أهمها العامل الجغرافي الذي يرتبط بعوامل اخرى، وتكمن أهميته في المساحة، والموارد البشرية، والحيوية، والاقتصادية، والمساحات المائية التي تشرف عليها، ومنابع الأنهار، والأراضي الزراعية، وإمكانية ان يشكل الموقع الجغرافي بالنسبة للدولة أهمية استراتيجية بأن يربط بين عدد من الدول أو يمتلك ثروات بحرية جراء اشرافه على مساحات مائية، أو وقوعه تحت خطوط العرض والطول التي تهيئ له المناخ المستقر، وكما يشكل عامل أهمية من حيث ارتباطه بدول الجوار فقد يكون يسهم بالاستقرار او عدمه من حيث الحدود وطبيعتها.

يعتبر الموقع الجغرافي للدولة مهم ومن ابرز المقومات التي تعتمد عليها في قوتها وتأثير على ذلك، وأهميته ليست كرقعة مساحة للدولة بل احياناً بما يحتويه من ثروات باطنية وحيوية تعد قومية وفي اغلب دول العالم يشكل راس مال الدولة موقعها الجغرافي، وله علاقة مع سياسة الدولة الخارجية والداخلية وارتباطاتها.

ولأهمية الموقع الجغرافي وما قد يشكله من استقرار وتقدم ونهضة للدولة سوف نتناول في المبحث الاول: طبيعة الموقع الجغرافي: من حيث ماهيته وعناصره والعوامل المؤثرة ومفهومه وانعكاساته على الاستقرار واهم المحددات الجيوسياسية واثرها في العلاقات الدولية، وكما نتطرق في المبحث الثاني عن الاستقرار السياسي والاقليمي وارتباطه في الموقع الجغرافي واهمية الموقع الجيوسياسي وعلاقته بالاستقرار الاقليمي وانعكاسه على الاستقرار وتأثيره على السياسة الخارجية والداخلية للدولة.

والذي سيتم دراسته من خلال المبحثين التاليين:

**المبحث الاول: طبيعة الموقع الجغرافي: الماهية والعناصر والعوامل المؤثرة**

**المبحث الثاني: الاستقرار السياسي: المفهوم والمتطلبات والمعوقات**

**المبحث الاول: طبيعة الموقع الجغرافي: الماهية والعناصر والعوامل المؤثرة**

جميع الدول تسعى لاكتساب ميزات من شأنها رفع مكانتها في المنظومة الدولية، الذي يجعل منها قوة ويضاعف قدرتها وتصبح لديها قدرة شاملة لمواجهة التحديات ما صغر منها وما كبر، ولتحقيق الهدف هناك مجموعة عوامل وعناصر مهمة يمثل احد اهمها طبيعة الموقع الجغرافي، واكثر عناصرها اهمية ويعتبر من العوامل ذات التأثير المباشر والغير مباشر في ذلك.

تكتسب طبيعة الموقع الجغرافي أهمية بالغة حسب موقعها وقربها من المسطحات المائية، او اذا كان موقعها يمكنها من الربط بين مجموعة من الدول المجاورة او تحكما بطرق الملاحة البحرية او طرق التجارة الدولية، وايضاً ما قد تملكه من موارد حيوية وتضاريس طبيعية ومناخ مناسب، فالطبيعة الجيولوجية للموقع تسهم بقوة الدولة وتساعد على انفتاحها على العالم مما ينعكس عليها بزيادة فرص الاستثمار وعمليات التبادل التجاري، ويدفع باتجاه تقدمها والازدهار والنهضة.

وعليه سيتم دراست هذا الموضوع من خلال المطلبين التاليين:

**المطلب الاول: مفهوم الموقع الجغرافي وانعكاساته على الاستقرار**

**المطلب الثاني: المحددات الجيوسياسية واثرها في العلاقات الدولية**

## المطلب الاول: مفهوم الموقع الجغرافي وانعكاساته على الاستقرار السياسي

للموقع الجغرافي للدولة أهمية بالغة ومحاولات البشرية منذ القدم بالتعرف للعالم الذي يحيط بها واشغلت الباحثين والمهتمين من منذ الازل حيث انه تعتبر العوامل الطبيعية ذات تأثير في موقع أي منطقة(ممدوح، ٢٠١٩).

يُعد الموقع الجغرافي عاملاً مهماً لأي دولة ومن عوامل قوتها ويعزز مكانتها الدولية وينعكس على الاستقرار كعامل مهم في بناء الدولة، ويقصد بذلك بتموضعها تحت خطوط الطول والعرض المناسبة ومدى قربها واشرافها على المبسطات المائية وموقعها بالنسبة للدول المجاورة لها ويطلق عليه الموقع الفلكي(هارون، ٢٠٠٣).

هناك العديد من الباحثين من تناول تعريف مفهوم الموقع الجغرافي فمنهم من عرفه انه مقدار قرب موقع الدولة من البحار والمحيطات او بعدها عنها وما قد يحصل بها من ظواهر طبيعية ووجود موانئ وشبكة المواصلات والطرق(الهيئة، ٢٠٠٠)، وايضاً هناك من نظر اليه ان تحديد وجود الدولة وقربها او بعدها بالنسبة لليابسة والمياه ووجودها وتحديد مكانها من خلال خطوط الطول والعرض ومكانها على خارطة العالم(خاطري، ٢٠١٠).

من خلال التعريفات التي تناولها الباحثين بالموقع الجغرافي ومفهومه نجد انه يتحكم به عوامل منها:-

١. موقع الدولة بالنسبة لخطوط الطول والعرض.
٢. موقع الدولة بالنسبة لإشرافها على المسطحات المائية.
٣. موقع الدولة من حيث الدول المجاورة ومشاركتها حدودها.

حيث انه وقوعها تحت خطوط العرض والطول له تأثير مباشر بشكل المناخ وموضوعه والذي ينعكس على التنوع المناخي او عكسه، ومن حيث وجودها المسطحات المائية واشرافها عليها يسمح

بإنشاء موانئ وسيطرتها على طرق الملاحة مما ينعكس على التجارة والواردات والصادرات  
وأما موقعها من الدول المجاورة يمكنها من السيطرة على شبكة المواصلات والطرق التجارية التي  
تشاركها حدودها السياسية، ولما للموقع من أهمية يمكن الدولة من ممارسة نشاطها ومشاركة العالم  
الخارجي

والمجتمع الدولي نشاطاته وينعكس على سلوكياتها(مقلد، ١٩٩١)، وتستطيع رسم سياستها  
الخارجية والداخلية وعلى سبيل المثال تلك الدول التي ليس لها سواحل بحرية تكون مغلقة  
وحبيسة ويشكل لها مأزق واشكالية من حيث اتصالها، أما تلك التي تقع على مسطحات مائية  
فيصبح اتصالها سهل مع دول العالم وينعكس عليها اقتصادياً ويمكنها من إقامة علاقات تجارية  
مع بقية دول العالم(طشطوش، ٢٠١٠). وقد يؤثر سلباً وإيجاباً على نوعية العلاقات مع دول العالم  
بالنسبة للدولة.

أيضا يلعب الموقع الجغرافي للدولة بعملية الاستقرار بكافة أبعادها الاقتصادية والاجتماعية  
والسياسية ويعتبر ضرورة من ضرورات نجاح الدولة لما له من اثار وتداعيات تنعكس على  
الافراد بالمجتمعات، حيث ان الاستقرار هدف تسعى له كافة الدول لأنه لا يمكن تحقيق أي تقدم او  
نمو دونه ولا يكون هناك عمليات تنمية بكافة اشكالها بدون هذا العامل المهم باعتباره ضرورة  
حتمية للنمو والتقدم ويمكن الدولة من القيام بواجباتها وكما هو متعارف عليه ان مفهوم ومصطلح  
الاستقرار يشير الى "قدرة النظام السياسي على القيام بوظائفه والاستجابة لمطالب الجماهير،  
والتكيف مع متغيرات البيئة الخارجية والداخلية المحيطة به، على نحو يكسبه الشرعية السياسية  
اللازمة للاستمرار" (بهاء الدين، ٢٠١٩).

وكما هو متعارف عليه ان مفهوم ومصطلح الاستقرار يشير الى "قدرة النظام السياسي على  
القيام بوظائفه والاستجابة لمطالب الجماهير، والتكيف مع متغيرات البيئة الداخلية والخارجية  
المحيطة به، على نحو يكسبه الشرعية السياسية اللازمة لاستمراره" ومفهوم الموقع الجغرافي



يحتوي على عدة مفاهيم أخرى منها الموقع الفلكي والثابت والمطلق ويستخدم لتحديد مكان ما بالنسبة لخطوط الطول والعرض، وله أهمية بالنسبة للدولة من حيث توزيع السكان وتمركز المباني ويؤثر على الانتاج الزراعي أيضاً وعلى مر العصور كان للموقع أهمية بنشؤ الحضارات (خاطر، ٢٠١٠)، ويمكن تقسيم الموقع لأهميته من حيث:

١. الموقع الفلكي: أي وصف الموقع والاماكن من خلال وسائل علم الفلك وعلوم الرياضيات وإعطاء إحداثيات لها وحدها وتحديد المسافات، والاساس خطوط الطول وعدها(٣٦٠) ودوائر العرض وعدها(١٨٠) يفصل بينها خط الاستواء ودرجته(٠) وعادة يكون تأثير خطوط الطول اقل اهمية من اثر خطوط العرض بالنسبة للدولة(JOHN, ١٩٥٢)
٢. الموقع الجغرافي: ويقصد به مدى اشراف الدولة على البحار وقربها او بعدها بالإضافة للموارد الحيوية والاسواق الاستهلاكية وهي التضاريس الطبيعية للدولة والمناخ وما تملكه من موارد حيوية واشرافها على مسطحات مائية ومجاري الانهار والسيول والاوذية والسدود والجبال والغابات والمناطق الصحراوية وما قد تؤثر على الزراعة جراء خصوبة الارض او عدمها وامتلاكها للسهول والمياه الوفيرة مما يساعد على تكاثر السكان والتقدم والنمو(يحيى، ٢٠١٥).
٣. الموقع الاقتصادي-البشري: هو ربط الجغرافيا بالعامل البشري ومهم جداً الذي ينعكس ايجاباً على الاقتصاد ويعتبر هذا المفهوم للموقع الاقتصادي-البشري للعالم الروسي(بارا نسكي) عام ١٩٢٩ واول من استخدمه الفرنسي(الكين) وعُرف على انه ربط الموقع بالجغرافيا أي العلاقة المكانية فيما بين نقطة ومجموعة من العناصر الاقتصادية التي تحيط بها(ممدوح، ٢٠١٠).

### المطلب الثاني: المحددات الجيوسياسية واثرها في العلاقات الدولية

تعتبر المحددات الجيوسياسية ركيزة مهمه وداعمة بتحريك السياسة الداخلية والخارجية حتى تحقق الدولة اهدافها، وذلك بتحليل قوتها ووزنها وأهميتها، استناداً إلى موقعها واهمية هذا الموقع للدولة(Soner, ٢٠٠١) وذلك من خلال ملائمة الموقع لتحقيق الاستقرار وتفاعلها مع محيطها وتركيبية السكان وتوزيعهم على الاقليم(الطويل، ٢٠٠٤)

إن الموقع الجغرافي للدولة والامتداد لمساحتها والمجال الحيوي يجعل لها أهمية إضافية واستراتيجية على خارطة العالم، وأعطائها ميزة مؤثرة في العلاقات الاتصالية، خاصة بحال تحكمها في الممرات المائية ولديها تنوع مناخي، وامتلاكها الثروات الطبيعية، مما قد يشكل لها مصدر تهديد واطماع من القوة الكبرى، وان تصبح منطقة جذب للقوى العالمية، لما تشكله من أهمية استراتيجية (جمال، ٢٠٠٠).

يشكل الموقع أهمية بالغة للدولة من تقاطع المصالح للدول الكبرى ما تملكه من امكانات محورية والتي بلا شك تعتبر حيوية وأساسية، وضعها امام تحديات هامة اقتصادية وسياسية وأمنية، والموقع هو نقطة ينطلق منها لظروف الجوار الجغرافي، ويبدأ الاهتمام للأهمية الجغرافية، بان الموقع الجغرافي في للدولة يجعل لها تفاعل ما بين عواملها الجغرافية ومقوماتها والاقتصاد وتأثيره على سلوكها بسياستها الخارجية بالإضافة لعلاقاتها مع جوارها سواء تعاونية كانت أو صراعية أو تنافسية (بوندار يفسكي، ١٩٨٥) ذلك لحد ما يتطابق، ضمن ما طرح من نظريات تفسيرية بهذا المجال، منها نظرية الفريد ماهان (ahan Alfre) حيث يرى ان دور القوة البحرية والسيطرة على المنافذ وخطوط الملاحة ومن يتحكم بها يستطيع السيطرة على التجارة العالمية ويعزز مكانة الدولة (بكر، ١٩٩٧) ويرى هالفورد ماكيندر (Mackider Halford) ان من يسيطر على قلب العالم يتمكن من السيطرة على محوره، أما نيكولاس سبيكمان (Nicholas Spykman) أوضح مدى الأهمية الاستراتيجية للموقع للمنطقة باعتبار من يسيطر عليها يسيطر على العالم (أمين، ١٩٩٧)

وتكمن أهمية الموقع بالمحدد الجغرافي والطبيعي للدولة في الجيوسياسية لها، بحيث يعتبر الموقع الجغرافي من أهم المعايير الأساسية التي تجعل الدولة في موقع قوة وتختلف من دولة لأخرى حسب موقعها وامكانياتها، إذ يحتل الموقع الجغرافي أول العوامل المادية الدائمة في الدولة وله تأثير في السياسة الخارجية لها وتأثيرا على سلوكها الخارجي، باعتباره من عناصر قوتها وشكلها على خارطة العالم ومتغير دائم في سياستها الخارجية وعلاقاتها الدولية، وأيضاً يعتبر الموقع الجيو استراتيجي للدولة من الاوراق الراجعة في سياستها الخارجية والذي ينعكس على

سياستها الداخلية ويعود بالاستقرار عليها، ويسمح لها بسياسة الانفتاح على الدول الاخرى وكما انه ايضاً تشكل الموارد الطبيعية دور مهماً في رسم السياسة الخارجية ووفرته تشكل عامل قوة مع الموقع الجغرافي وتعتبر الأساس المادي لعملية التقدم مما ينعكس على علاقاتها الدولية وسياستها الخارجية (سعيد الصديقي، ٢٠٠٢).

بالإضافة للموقع الجغرافي ولا مما لا شك فيه أن **المحدد الاقتصادي** للدولة يشكل وزنها في مجالها الحيوي ويتحدد ايضاً حسب امتلاكها للموارد الطبيعية وما تشكله من قوة اقتصادية، إذ ان العلاقة طردية ما بين الاقتصاد والسياسة واستخدام السياسة لخدمة الاقتصاد والعكس لارتباطهما القوي بالنسبة للدول، الذي يشكل حضور تجاري قوي لها وقد يكون عامل تأثير مهم في علاقاتها الدولي وسلوكها الخارجي (سعيد الصديقي، ٢٠٠٢).

ويمكنها من بناء استراتيجياتية تحفظ مكانتها وتقويتها وتوفير فرص اقتصادية مناسبة تسهم بتقدمها ونموها لتصبح فاعل دبلوماسي على المسرح الدولي، حيث ان المحددات الجيوسياسية قائمة على بعد الموقع الجغرافي لتسهم في ملامح السياسية الخارجية، وتدعيم الاقتصاد كمتغير لقوة الدولة وله أهمية قصوى في العلاقات الدولية كونه يساعد على المبادلات التجارية (عبدالحق المريني، ٢٠١٤).

## المبحث الثاني: الاستقرار السياسي: المفهوم والمتطلبات والمعوقات

يعتبر الاستقرار بكافة اشكاله مطلب أساسي للأمم والشعوب والدولة والمجتمعات باعتباره مهم جداً للعيش بأمان ويسهم بالنمو والتقدم والرفاه الاجتماعي والعيش برخاء واستقرار.

وعند تناول موضوع تقدم الدول ونموها وازدهارها نجد ان اهم العوامل التي ساعدت بذلك هو الاستقرار بكافة اشكاله وله تأثير مهم بقوة الدولة وضعفها ويساعدها بحال توفره بالقيام بوظائفها على اكمل وجه ويساعد بخلق بيئة مجتمعية مناسبة للازدهار وعكس ذلك يخلق بيئة بتغذية عكسية للفساد والخراب وعدم الامان ولا يكون هناك اصلاح او نمو ويخلف اوضاع غير طبيعية من التبعية ويقود للتخلف وسيطرة فئات بالمجتمع والدولة.

ولما كان هاجس الاستقرار لكافة الشعوب ظهرت الافكار والمقاربات الفكرية والاتجاهات والنظريات التي تظهر اهميته ومعضلاته وبيان الاثار بحال عدم وجوده ولما له من اهمية وربطه بعدد من المفاهيم واهمها الموقع الجغرافي للدولة والى أي مدا يساهم بعملية الاستقرار والعلاقة بين طبيعة الموقع الجغرافي والاستقرار السياسي.

ونلقي الضوء في هذا المبحث عن الاستقرار السياسي ومفهومه ومتطلباته وصوره لأهميته بتلك العلاقة الطردية، لذا استحوذ هذا المفهوم على اهتمامات العديد من المفكرين منذ القدم ويعتبر الاستقرار السياسي مطلب رئيس للشعوب ومطلب جماعياً لكافة الدول والمجتمعات لأنه يوفر البيئة الآمنة للتنمية والتقدم، وهذا ما سنعمل على توضيحه من خلال المطالبين الاول عن مفهوم الاستقرار السياسي والثاني عن العوائق والعوامل التي تصاحبه.

### المطلب الاول: الموقع الجيوسياسي وعلاقته بالاستقرار السياسي

المطلب الثاني: انعكاسات الاستقرار الإقليمي على السياسة الخارجية والداخلية

## المطلب الاول: الموقع الجيوسياسي وعلاقته بالاستقرار السياسي

الاستقرار السياسي يعبر عن مدى قدرة النظام السياسي التعامل مع الازمات والاحداث وتوظيف الظروف واستثمارها لاستيعابها وعدم استعمال العنف، باعتباره أحد أهم ظواهر عدم الاستقرار السياسي وكما يشار اليه انه حالة الثبات وعدم التغيير للنظام السياسي لان أي خلل في جزء منه تتأثر عملية الاستقرار، وكما ورد في القاموس: استقر، يستقر، استقراراً، أي بمعنى استقر الرجل في مكانه، فالاستقرار يعني ثبات الشيء في مكانه والثبات لا يعني عدم الحركة فالحركة هي حركة ثابتة، وقد اصطلح عليه انه ثبات الوضع الاجتماعي الذي لا يطرأ عليه تغيير بشكل مفاجئ وانه يتم التغيير بشكل كامل وجذري من المجتمع او من الخارج، فيتعرض النظام السياسي للخلل ويتغير نسقه ويفقده حالة التوازن بالخروج من حالة الثبات الى عكسها(شاهر، ٢٠١٥)

ويعرف الاستقرار السياسي انه " عملية انتقال السلطة بطريقة قانونية مشروعة وسليمة"(امين، ٢٠١٥) ومصطلح ومفهوم الاستقرار السياسي يتكون من كلمتين بداية استقرار وصفة هذا الاستقرار انه سياسي وفي اللغة العربية مصطلح الاستقرار من أستقر، أستقر، استقراراً، أي بمعنى ثبت في المكان(علي واخرون، ١٩٩١) و يعرف (القر) بمعنى "ان فلانا رجل قراري أي انه لا يبارح مكانه"(الزمخشري، ١٩٦٠) وماهيته تدور ان مفهومه من المصطلحات تنتم بالسكون والجمود باعتبارها من الظواهر السياسية التي لا تخلو من التعقيد لعدم وضوحها وتعتبر كظاهرة سياسية من الركائز الاساسية والضرورية للمجتمعات بتقدمها ونموها وكذلك اساسي للأمن الذي يقود للأمان وكما يعد الاستقرار السياسي احد اهم الظواهر السياسية وتكمن اهميته انه مطلب جماعي والعامل المشترك ما بين النظام السياسي القائم والمجتمعات الذي يرغب ان يستمر حكمة ويكون مستمراً(سلوى، ١٩٩٩).

يعتبر الاستقرار مطلب اساسي لأي دولة وتسعى بكافة الطرق الى تحقيقه، وهو مفهوم نسبي لا يمكن تحقيقه بالمطلق، والاستقرار السياسي يندرج في قدرة النظام السياسي على التعامل مع الأزمات ومواجهتها وإدارة شؤون الدولة والمجتمع والصراعات التي تحصل والاستجابة للمتغيرات. (سعدالدين، ٢٠١٠)

- ويعرفه (مارتن بالدام): بأنه من المفاهيم الغير واضحة المعالم، ويمكن تحديده من خلال أربعة أبعاد أساسية، حكومة مستقرة، نظام سياسي مستقر، القانون والنظام الداخلي، الاستقرار الخارجي (Martin،....).

- ويعرف (كارولينا كورفال) الاستقرار السياسي بأنه يتمثل بقدرة النظام السياسي على ادارة شؤون الدولة ومعالجة الاختلالات بطرق بعيدة عن العنف بحيث يكون مرن ولا يتصف بالجمود والاستمرار بالحكم (Carolina،....). ويربط الاستقرار بقدرة النظام السياسي بطريقة ادارة الحكم والابتعاد عن الاستخدام المفرط للقوة بمعالجة الازمات

حيث نجد أن الاستقرار السياسي هدف الدولة ومطلب لكافة الشعوب ولكن الحقيقة لا بد من توافر الشروط والابعاد التي تجعل من تحقيقه سهل المنال

#### • طبيعة الاستقرار السياسي :

يعتبر مفهوم الاستقرار السياسي من المفاهيم في العلوم السياسية ولا يختلف عن عدد من المفاهيم من حيث تعدد تعريفه وغموضه وتعقيده وعدم وجود تعريف شامل له متفق عليه، ويعني هذا المفهوم معيارياً فما قد يتسبب في استقرار جماعة ما قد يكون سبباً في عدم استقرار جماعة أخرى وعامل مشترك كونه تتركز أهميته بأنه يشكل مطلباً جماعياً لكافة الأمم والشعوب، ويعتبر هدف للنظام السياسي أي كان نمطه الذي يرغب أن يكون مستقرًا من أجل الاستمرار والبقاء (محمد صالح، ٢٠١٦).

وكما ذكرنا سابقاً يتكون مصطلح الاستقرار السياسي من كلمة الاستقرار و صفته السياسية. ولغوياً من استقر، يستقر، استقراراً، مشتق من مصطلح الثَّوْر، ويعرفه لسان العرب بأنه القرار في المكان ، أي الثبات، ويقول الله تعالى بعد بسم الله الرحمن الرحيم "و مثل كلمة خبيثة كشجرة خبيثة اجتثت من فوق الأرض ما لها من قرار" .. وفي سورة غافر الآية ٣٩ ، بعد بسم الله الرحمن الرحيم "يا قوم إنما هذه الحياة الدنيا متاع و إن الآخرة هي دار القرار". و يقول أيضاً في نفس السورة ، الآية ٦٤ ، بعد بسم الله الرحمن الرحيم "الله الذي جعل لكم الأرض قراراً و السماء بناء...." و هو ما فسره اغلب المفسرون أن الأرض يستقرون فيها وبمعنى الثبات وايضا أن الآخرة هي محل الإقامة والسكون و الاستقرار، وفي سورة البقرة ، الآية ٣٥ في قوله تعالى، بعد بسم الله الرحمن الرحيم " ... و لكم في الأرض متاع و مستقر إلى حين ". أي مسكن و قرار و السكون و الثبات و القرار و الاستقرار(خالد،٢٠١٣)

وتناولت عدد من القواميس الأجنبية مفهوم الاستقرار، في القاموس الفرنسي(لاروس Larousse) يرى أن صفة الاستقرار تعني بقاء الحالة أو الوضعية على حالها (كريمه،٢٠١٢) بمعنى وجود حالة من التوازن المستمر، أما الموسوعة البريطانية (britannica encyclopedia) فتعرفه بأنه "الوضع الذي يبقى فيه النظام السياسي محافظاً على نفسه خلال الأزمات ، و بدون صراع داخلي" وارتبط الاستقرار السياسي بمفهوم الشرعية السياسية(BENTON, ١٩٩٩)

والاستقرار بشكل عام يعني الاطمئنان واستتباب الامن والنظام في المجتمع بما يضمن سير الامور العامة بشكل طبيعي و حياة طبيعية لأفراد المجتمع في الدولة ويعني غياب العنف بكافة مستوياته، والاضطرابات و التظاهرات والاعتقالات، وقدرة النظام على التعامل بنجاح مع الأزمات التي تواجهه، بعدم استخدام العنف ، وأن الاستقرار السياسي هو غاية لا يمكن أن تتحقق إلا بتكاتف جهود النظام السياسي و أفراد المجتمع على حد السواء(صدقة،٢٠١٤).

مهما تعددت واختلفت تعريفات الاستقرار السياسي إلا أنها تصب في مصلحة انه تكون الدولة مستقرة ولا يوجد فوضى بوجود عنصرين مهمين لضمانه اولهما ان لا يكون النظام القائم

يلجأ للعنف واستخدام القوة وثانيهما استمرار الحكم بالغياب النسبي للإكراه والقطيعة واعتبارهما من مكونات النظام السياسي وأساسين في عملية الاستقرار (كريمة، ٢٠١٢).

من هنا نجد انه مفهوم الاستقرار السياسي لا يكون بشكل واحد أو انه ينطلق من ثوابت واحدة بشكل متساوي، فما يُعد استقرارًا سياسيًا في دولة أو مجتمع ما لا يشكل ذلك في دولة أو مجتمع آخر، وذلك يرتبط بعدة أمور من الاختلافات تتمثل في اختلاف درجة التطور في الدولة، واختلاف الوعي السياسي في المجتمع، ونمط النظام السياسي القائم، وطبيعة شكل الدولة ووضعها وطريقة إدارة السلطة بإدارة الأحداث والازمات (عادل، ٢٠١٤).

### ● مؤشرات الاستقرار السياسي:

دراسة ظاهرة الاستقرار وتحديد مفاهيمها ومؤشراتها ومعيقاتها أخذت العديد من الأبحاث للفقهاء والمهتمين فمنهم من انطلق بدراسته للمخالفة للمفهوم بدراسة ظاهرة عدم الاستقرار وتداعياتها وما تؤول اليه من اختلالات ونزاعات وماهي العوامل التي تقود للاستقرار، وهناك من درسها من خلال ظاهرة الاستقرار نفسها ونماذجها، من خلال طريقة الحكم وعملية الانتقال السلمي بطريقة ديمقراطية، وعكس ذلك يقود لعدم الاستقرار السياسي، وايضا" بالقبول الشعبي للنظام السياسي وتحقيق مصالح وقيام الدولة بوظائفها، وممارسة سيادة الدولة على اراضيها وحماية حدودها وضبط الامن الداخلي، وعدم التغيير في القيادات السياسية بشكل مستمر بحيث تكون ثابتة لفترة ليست بالقصيرة، وان يكون البرلمان المنتخب مستقرًا باعتباره الممثل للشعب ، ودعم العملية السياسية ومشاركتها لكافة اطياف الشعب باعتبارها أحد اهم المعايير والمؤشرات لاستقرار النظام السياسي والوسيلة لتحقيقه على المستوى الداخلي وتسهم بدعم شرعية النظام السياسي بتطبيق مبداء الديمقراطية، علاوة على غياب مظاهر العنف وان لا يكون وجود للحروب الأهلية والحركات الانفصالية باعتبارها احد اهم مظاهر عدم الاستقرار السياسي، لأنه بوجودها



تصبح امكانية استخدام القوة متوفرة،، بالإضافة لترسيخ مبدأ المواطنة، وان يكون هناك اقتصاد قوي وناجح لتحقيق اهداف التنمية الشاملة للدولة لتسهم بتقليل الهجرات الداخلية والخارجية(رائد، ٢٠٠٩)

ويمكن تلخيص تلك المؤشرات للاستقرار السياسي(مزابية، ٢٠١٣) ب :

١. التداول السلمي للسلطة داخل الدولة.
٢. شرعية النظام السياسي القائم.
٣. ممارسة الدولة لسيادتها على اقليمها وتكون قادرة على الاستجابة للتحديات المختلفة التي تتعرض لها.
٤. عدم تغير القيادات السياسية بشكل مستمر بمعنى الثبات.
٥. المشاركة السياسية وان يكون هناك استقرار برلماني.
٦. ان يكون النظام ديمقراطي.
٧. عدم وجود مظاهر لممارسة العنف او الهجرات الداخلية والخارجية.
٨. المواطنة الصالحة تسود وترسيخ مبدأ سيادة القانون.
٩. ان يكون النظام الاقتصادي للدولة قوي ويحقق قدرة على الجمع بين القدرة الاستخراجية والقدرة التوزيعية ويوفر فرص العمل ويقلل نسب البطالة

حال عدم توفر تلك المؤشرات يعني عدم وجود حالة من الاستقرار السياسي ولذا يتطلب عدد من المقومات والمتطلبات، وتعد الهوية الموحدة والتجانس في المجتمع ووحدة تماسك الدولة وان تكون الروابط الوطنية قوية وتعزيز عوامل الانتماء وترسيخ مبدأ سيادة القانون والمواطنة(عادل، ٢٠١٤)، وصهر كافة الولاءات الفرعية في بوتقة واحدة وهو جامعة وطنية تسهم بشكل فعال في الاستقرار السياسي بعيداً عن المحاصصة باعتماد معايير الكفاءة وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية كافة اطياف المجتمع(فراس، ٢٠١٧).

## • معوقات الاستقرار السياسي:

وهي العودة لمخالفة مفهوم الاستقرار والذي ينطلق من مؤشرات تصب في معظمها وأهمها باستخدام القوة والعنف من قبل النظام السياسي، ووجود مظاهر المظاهرات الشعبية واحداثها وما يرافقها من اعمال شغب في اغلب الاحيان، وما قد ينتج عنها ازمات سياسية، وتشكل اضطراب للنظام الحاكم ، وعادة تكون مرتبطة مؤشرات العنف بالظواهر المجتمعية كالبطالة او الفقر وان قرارات تمس حياة المواطنين وتؤثر في مستوى معيشتهم(نبيل،٢٠٠٥) وقد تواجه ظاهرة الاستقرار السياسي عدد من المعوقات تدفع باتجاه حالة من عدم الاستقرار منها :

١. عدم قيام الدولة بواجبها عجزها بأداء وظائفها
٢. عجز النظام السياسي عن كسب ثقة المجتمع والافراد في الدولة وانعكاسه على شرعيته.
٣. العجز عن تقديم الخدمات العامة التي يحتاجها المجتمع (كريمة،٢٠١٤)
٤. بروز ظواهر الضعف في قطاعات الكهرباء والصحة والتربية والصناعة والزراعة وغيرها
٥. ظهور عدم الرضى الشعبي على الأداء .
٦. بروز ظهور الاحتجاجات الشعبية .
٧. وجود انتماءات سياسية ذات ايدولوجيات مختلفة.
٨. عدم وجود الوعي الكافي مجتمعياً لاستيعاب أي صراعات داخلية.
٩. اختلاف النخب الحاكمة بصراعات سياسية أو انعدام الثقة في ما بينها وتطفوا المصالح الشخصية على المصلحة العامة.
١٠. استئراء الفساد السياسي والإداري (احمد فاضل،٢٠١٤).
١١. وبالرجوع إلى المفهوم المخالف فإنه ينطلق من تحديد مؤشرات العنف السياسي من خلال مؤشرات رسمية والتي تكون موجهة مباشرة ضد النظام السياسي، وتنطلق هذه المؤشرات بحكم وجود أحداث عديدة كوجود المظاهرات، أحداث الشغب، الأزمات السياسية الداخلية الحروب الداخلية، وأخرى غير رسمية موجهة ضد مؤسسات النظام، وذلك بسبب أمور طارئة كارتفاع الأسعار،

١٢. ارتفاع مستويات البطالة أو الفقر وتدني مستوى الخدمات، أو أي قرارات تتعارض مع التوجهات العامة للمواطنين، لكن اعتماد مؤشرات العنف السياسي تكون غالباً مربوطة بظاهرة معينة في دولة ما بسبب زعزعة الاستقرار فيها، وبالتالي يصعب تعميمها.

### المطلب الثاني: انعكاسات الاستقرار الإقليمي على السياسة الخارجية والداخلية

للاستقرار بكافة أشكاله أهمية بالغة وتنعكس على السياسة الخارجية التي تعبر عن الأفعال والمواقف للدولة وتتأثر بمجموعة من العوامل سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، وللبيئة دور في رسمها وينشأ عنها تفاعل خارجي للدول مع دول أخرى ما يسمى بالعلاقات الدولية لتحقيق الأهداف للدولة (محمد السيد، ٢٠٠١)

تشكيل السياسة الخارجية التفاعلات ما بين الدول وتجرى مناقشة الأمور الخارجية في إطار قانوني والسعي مستمر للدول حول بناء سياسة خارجية تعبر عن قوتها يمكنها من الاندماج مع المجتمع الدولي وتعزيز مكانته في النظام الدولي (عمر، ٢٠١٤).

لا يوجد اتفاق من المختصين والباحثين على تعريف موحد للسياسة الخارجية بشكل عام، وتحليل ابعادها كونها تصدر عن بيئتها الداخلية التي تعبر عن سياستها الداخلية وما تحققه من نتائج، ويُمكن القول إن السياسة الخارجية " هي مجموعة الأفعال التي تقوم بها الدولة في المحيط الدولي، المعبرة عن إيديولوجية النظام السياسي، وتوجهاته الفكرية والفلسفية، والراعية للمصالح الوطنية للأمة" (عامر، ٢٠٠٦) وتُفسر أيضاً جراً تفاعل مجموعة عوامل داخلية أو خارجية (بطرس، ١٩٦٢)

يُعرف (جيمس روزنو) السياسة الخارجية أنها "التصرفات السلطوية التي تتخذها الحكومات أو تلتزم باتخاذها، أما للمحافظة على الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية أو لتغيير الجوانب غير المرغوب فيها" في بيئتها الداخلية والخارجية (James، ١٩٧٤).

أما (مارسيل ميرل) يعرفها أنها "مجموعة القرارات والإجراءات المتعلقة بها التي تتخذها الدولة في ممارسة علاقاتها مع الدول الأخرى، من أجل تحقيق أهدافها وحماية مصالحها القومية، كما أنها محاولات الدولة لتحقيق الأهداف على المستوى العالمي، قيماً وافكاراً تؤمن بأنها فاضلة، وهي أيضاً رد فعل للمؤثرات الخارجية" (مارسيل، ب س).

أيضاً يعرفها أيضاً (محمد السيد سليم) إنها: "برنامج عمل يتضمن عدد من الإبعاد المتفاوتة والمتشابكة ومؤثرة في بعضها البعض، تصُرف الدول في المجال الخارجي يتطلب تحديد الأهداف، وصياغة قرارات وسلوكيات تشكل سياسة خارجية للدولة"، ويُفسرها من الناحية الإجرائية القول إنها كل فعل لمجموعة تلك التوجهات والدراسات والمخططات والأهداف المعلنة والغير معلنة والدوافع التي تُحركها وتُحولها سلوكياً لفعل خارجي (محمد السيد، ٢٠٠١).

يرتبط مفهوم السياسة الخارجية ببعض المفاهيم مثل العلاقات الدولية والدبلوماسية والاستراتيجية والسلوك الخارجي للدول والسياسة الداخلية، والسياسة الخارجية العلاقات الدولية تعنى بالشؤون الخارجية (Anne، ١٩٩٢) والسياسة الداخلية والخارجية تُصنَع داخل حدود الدولة ويؤثر فيها عامل الاستقرار وجميعها تسعى لتحقيق اهدافها (محمد السيد، ٢٠٠١)

هناك اختلاف فيما الكثير من المفكرين في تحديد تلك المفاهيم بشكل واضح فهناك من يعرف السياسة الخارجية على أنها مجموعة برامج عمل لتتمكن الدولة من تحقيق اهداف بمحيطها الخارجي" (ابوعلاء، ٢٠٠١)

ويعرفها "حامد ربيع" أنها "جميع صور النشاط الخارجي حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، أي نشاط الجماعة كوجود حضري، أو التعبيرات الذاتية كصورة فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت الباب الواسع الذي نطلق عليه السياسة الخارجي (عبيدالله، ١٩٩٩). كما عرف " موديلسكي " هي "نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى وإقامة طبقاً للبيئة الدولية وفي هذا الإطار هناك نمطين من الأنشطة المدخلات و المخرجات" (فرانكل، ١٩٨٤)

وهناك من اعتبر السياسة الخارجية اقل شمولية من العلاقات الدولية باعتبارها توجهات للسياسة الداخلية لبلوغ الهدف، لكنها تشكل جزء من العلاقات الدولية، ومن هنا تعتبر العلاقات الدولية أكثر شمولاً، فهي حصيلة التفاعل الأشمل والأوسع بين قوى متعددة في النسق الدولي، فواعل غير الدول مثل المنظمات وغيرها (محمدفهمي، ٢٠٠٦).

عامل الاستقرار مهم في بناء الدولة ومن المحددات التي تؤثر في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية بالإضافة لعوامل اخرى متعددة تؤثر بشكل أو آخر حسب المعطيات التي تفرضها البيئة الداخلية والخارجية وعملية الاستقرار للنظام السياسي(زايد، ١٩٩٩) ومن تلك المحددات الداخلية، الموقع الجغرافي، والمحدد البشري(السكان)، والاضع الاجتماعية، وتتدخل الجغرافيا من خلال الموقع والمساحة والتضاريس والمناخ وتشكل الجغرافيا السياسية للدولة، والتي تسهم بالاستقرار وتؤثر على سلوكها الخارجي ويحدد مدى أهمية الدولة استراتيجياً ويسهم في قوتها ويشكل أهمية بالغة ويؤثر على السياسة الداخلية والخارجية للدولة وكما ان للموارد الحيوية لطبيعية اهمية بالغة ايضاً ويسهم في قدرة الدولة من معالجة البيئة الداخلية واتخاذ القرارات المناسبة وخاصة اذ توافقت مع المحددات البشرية الذي يساعد على ان يشكل قوة للدول وتحديد السياسة الخارجية ويلعب دور مهما بالأيدي العاملة (عبدالقادر، ٢٠٠٦).

والاستقرار السياسي الذي كما ذكرنا سابقاً يشكل الركن الاساسي لمدى قدرة النظام السياسي في تجاوز الازمات والتعامل مع الاحداث (شاهر، ٢٠١٥) ويعبر عن طريقة انتقال السلطة بشكل سلمي وبدون استخدام العنف (امين، ٢٠١٥) واهميته انه يشكل مطلب اساسي وجماعي للشعوب والدول(سلوى، ١٩٩٩).

وتسعى كافة الدول ان تحقق الاستقرار وتواجه ازماتها واي احداث تحصل في البيئة الداخلية باقتدار وتخرج منها باقل الاضرار لتنعكس على سلوكها الخارجي ومحيطها الدولي من خلال قدرة الاستجابة لأي تطورا ويمثل قدرة النظام السياسي على ادارة شؤون الداخلية للدولة وقدرته بإدارة الحكم وعدم استخدام مظاهر العنف (سعدالدين، ٢٠١٠)

ويعتبر هدف الدولة، وعند تحقيق مفهوم الاستقرار في الدولة والمجتمع فإنه يضمن سير ان تكون الامور ضمن مسارها الطبيعي وهو غاية مهمة (صدقة، ٢٠١٤) ويحقق القبول الشعبي في الدولة للنظام السياسي وتحقيق مصالحها ويمكنها من القيام بوظائفها مما ينعكس ويؤثر على سياستها الخارجية والداخلية (رائد، ٢٠٠٩)

## الفصل الثاني

### انعكاسات الموقع الجيو سياسي للعراق على الاستقرار الداخلي

يعتبر الموقع الجغرافي لأي دولة اما موقع إيجابي لأمنها واستقرارها ، وأما موقع يجلب لها الويلات من الدول الكبرى والدول المجاورة لها، وهذا حسب المتغيرات الدولية الغير مستقرة وخصوصا منطقة الشرق الأوسط.

يعتبر موقع العراق موقع حساس وله من الإيجابيات والسلبيات وذلك بحسب قوتها السياسية والاقتصادية، ويعود ذلك الى قربها من دول إقليمية ذات نفوذ، مثل ايران وتركيا وهذه الدول لها أطماع ومصالح تحاول جاهدنا تحقيقها ولو كان ذلك على حساب مصالح وامن واستقرار الدول المجاورة .

وعليه سيتم تناول الموضوع من خلال المبحثين التاليين:

**المبحث الاول: المحددات الإقليمية للاستقرار السياسي في العراق**

**المبحث الثاني: الأبعاد الداخلية للموقع الجغرافي للعراق وعلاقته في الاستقرار السياسي**

**المبحث الاول: المحددات الإقليمية للاستقرار السياسي في العراق**

تعدد معاني الاستقرار بشكل عام ،والاستقرار السياسي بشكل خاص ،والاستقرار في احد معانيه هو الشيء الثابت على حركة معينة ،هي حركته الطبيعية بمعنى ان الاستقرار لا يعني عدم الحركة او الجمود والثابت ،بل هو التواتر والتكرار المنظم .

الاستقرار السياسي ، هو مضي النظام من الانظمة الاقليمية ، في دولة من الدول على نهج معين دون ان يصاحبه توقف او تغيير مفاجئ في حركته بحيث يربك نسق منظومته العامة .

في هذه الحالة لا يقصد بالاستقرار الجمود وعدم التطور بل لا بد ان يكون هناك تطور وتقدم لكنه نحو الاحسن ،نحو تعزيز ديناميكية النظام و زيادة فعاليته وانسجامه.

أن تمتنع الدولة باستقرار داخلي، يؤدي إلى منحها فرصاً أكثر لخدمة مصالحها الاستراتيجية، في علاقتها الداخلية مع المجتمع بكافة ألوانه وفي العلاقات الخارجية، وبالتالي لعب دور استراتيجي أقوى، وتمتعها بثقل أكبر ضمن الحسابات الإقليمية، إلا أن المعايير العملية لدراسة الاستقرار الداخلي لدولة ما، والمقاييس التي يمكن اعتمادها للحكم على الواقع الداخلي لهذه الدولة بأنه واقع مستقر أو لا، هي في الحقيقة معايير ومقاييس عديدة ومتشعبة ومتداخلة، تشير إلى مدى استقرار كل من المجتمع ومؤسسات الدولة واستقرار العلاقة بينهما.

اما عدم الاستقرار السياسي فهو المعاكس لمعنى الاستقرار السياسي ،اي ان تكون هزات كبيرة وجذرية تخرج نسق عن مساره المعتاد ،فتربك النظام وتجعل عمله مشوبا بالخلل ،

ان عدم الاستقرار (يشير الى عدم قدرة المؤسسات السياسية على التكيف مع التغيرات في البيئة المحيطة والاستجابة لما تفرضه هذه البيئة من تحديات )

وان تحقق الاستقرار السياسي في الدولة يقتضي جملة من الامور ،منها:

١- **الشرعية**: تعتبر من اهم المسائل التي يتوقف عليها استقرار النظم السياسية من عدمه ،كونها تمثل الحبل الذي يربط الشعب بحاكمه ،والثقة المتبادلة ما بين الاثنين ،مثل الانتخابات او الوراثة كما في النظام الملكي ،بل قد تصل القوى السياسية الى السلطة بطريقة غير سلمية مثل الانقلاب او الثورة ،لكن الطريقة الاسلام لاكتساب الشرعية ،والتي تتبع في الدول المتقدمة هي الطريقة



الديمقراطية، التي يصل فيها الحاكم الى دفة السلطة عبر الانتخابات وبالتالي سوف يستند فيها الا  
إرادة الشعب، فرضا العب وقبول الحاكم هي احد اهم مستلزمات الاستقرار السياسي.

٢- **الهوية الوطنية:** يشير مفهوم الوطنية الى الخصائص التي تميز شعب من الشعوب عن غيره  
بمعنى هي المشتركات المادية والمعنوية للشعوب والتي يتم تبيينها وقولبتها من قبل خصائص  
النخبة الحاكمة على شكل برامج سياسية .

وكلما كانت هذه الخصائص عميقة وواضحة ومتجذرة في وعي الشعب ومخيلته كلما اسهمت في  
وحدة البلاد واستقرارها . فكلما كان النظام السياسي بارعا في توظيفها كلما عم الاستقرار والانسجام  
في الدولة واستقرت احوالها السياسية والامنية والخارجية على اعتبار ان السياسة الداخلية هي  
امتداد وانعكاس للسياسة الخارجية .

٣- **المشاركة:** ان المشاركة السياسية تؤدي الى وجود رضا عام وقناعة من قبل الشعب ، من انه  
يساهم في حكم بلاده وانه قادر على تحديد مستقبله وضمان مصلحته ، وبالتالي عمله على بناء  
الدولة ودعم النظام السياسي . وفي حالة غياب المشاركة السياسية فإن الرضا والقبول سوف يغيب  
وسوف يترك الشعب نظامه وحيدا الامر الذي سيربك مختلف جوانب الحياة في البلاد ، اما في حال  
كانت هناك مشاركة سياسية حقيقة ، فإن النظام سيكون منسجما مع شعبه ، وبالتالي سوف يتحقق  
الاستقرار المنشود .

٤- **التغلغل:** قيل في وصف النظام السياسي بأنه مثل الاله من العباد ، وكان ذلك في فترة الحكم  
الالهي الذي كان في اوربان وفي مرحلة اخرى من التاريخ ، تطور الامر بسبب الثورات الدينية  
وصار النظام السياسي يوصف على انه مثل الاب بالنسبة للأبناء ولذا قيل بأنه نظام ابوي .

هذه النعوت وان اصبحت بالية واستبدلت بالعناوين الكبيرة مثل الديمقراطية والمدنية والمواطنة  
، الا ان مضامينها لم تتغير ، لكن الذي تغير هو الاسلوب فقط، كون المضمون لا زال مقبولا وهو

يعني ان الدولة الناجحة ينبغي ان تتدخل في كل حالات الحياة ان تتغلغل الى اعماق نقطة ، وان تصل الى ابعد مواطن وتوفر له احتياجاته .

وكلما كان النظام قادرا على ان يجعل من الدولة متغلغلة بشكل ايجابي الى ابعد نقطة من حياة المواطن ،كلما كان النظام مستقرا ،والعكس صحيح ايضا اذن الاستقرار السياسي له شروطه ،وله انظمتها السياسية التي تعرف كيفية ادارة البلاد والنهوض بها ،عبر الشرعية والاندماج والمشاركة والتغلغل

**ويتناول هذا المبحث المطلبين التاليين :**

**المطلب الاول: دول الجوار الجغرافي وعلاقتها بالاستقرار السياسي الداخلي في العراق**

**المطلب الثاني: ارتباط المحدد الدولي بالإقليمي في الاستقرار السياسي في العراق**

**المطلب الاول: دول الجوار الجغرافي وعلاقتها بالاستقرار السياسي الداخلي في العراق**

إن منطقة الشرق الأوسط منذ سقوط النظام العراقي واندلاع ثورات الربيع العربي، هاذين الحدثين الهامين للغاية قد أثرا بشكل كبير على شكل وماهية المنطقة، الأمر الذي أفضى إلى تعرض مصالح القوى الإقليمية للخطر والتحديات، لاسيما في ضوء بروز قوى وفاعلين من غير الدول وانتشار لظاهرة التنظيمات الارهابية ضمن بيئة إقليمية متوترة تشهد فوضى وحروب وصراعات وتحالفات بين القوى الإقليمية الكبرى وتدخلات عسكرية سواء إقليمية أو دولية، تحت حجة فرض الأمن والسلم الدوليين ومحاربة الإرهاب، وحقيقة الأمر أن تلك التطورات والمنافسة الإقليمية تشكل داعماً أساسياً للقوى الإقليمية وصراع السيطرة والهيمنة القوى الدولية ومخططاتها تجاه منطقة الشرق الأوسط الهادفة إلى إعادة تشكيل خريطة الشرق أوسطية من خلال تقسيمها وتفتيتها وفق " مشروع برنارد لويس ١٩٧٩ " المنظر الأصلي لسياسة الفوضى الخلاقة.

بات العراق بعد احتلاله مصدراً لتهديدات غير تقليدية، أي غير عسكرية، لأمن الدولة العربية، فقد أصبح العراق مصدراً لقوى تمارس الحرب تجاه حكومات المنطقة، إنها الحرب التي تقع بين الجماعات المسلحة والدولة. مع استمرار المواجهات المسلحة في العراق بين التنظيمات الإرهابية والقوات العراقية والأميركية، اتجهت التنظيمات إلى إعادة ترتيب صفوفها وتجنيد عناصر جديدة من خلال خلايا جديدة يتم إنشاؤها خارج العراق. باستثناء بعض دول الخليج التي شهدت حالات طفيفة من العمليات الإرهابية، تعتبر السعودية من أكثر الدول العربية تأثراً بخطر هذه التنظيمات، حيث تعرضت منذ احتلال العراق للكثير من الهجمات الإرهابية التي نفذتها خلايا تنظيم القاعدة والتي تنوعت أهدافها بين استهداف مجتمعات سكنية واستهداف منشآت نفطية.

أما اليمن فيعتبر الدولة الثانية بعد السعودية التي تتعرض لهذا الخطر، حيث تنشط جماعة القاعدة وكتائب جند اليمن التي تستهدف المنشآت الحيوية والسياح الأجانب.

وفي المغرب العربي يعتبر المغرب والجزائر من أكثر الدول تأثراً باحتلال العراق، وإن كان مستوى هذا التأثير أقل من الذي تشهده السعودية، فقد شهد البلدان هجمات تتشابه كثيراً مع تلك التي تحدث في العراق والسعودية.

لم يؤد احتلال العراق إلى بزوغ تهديدات غير تقليدية ضد النظم العربية فحسب، بل أدى إلى إحداث خلل داخل النظام العربي برمته، حيث تغير نمط العلاقات الأمنية بين الولايات المتحدة والنظم العربية من علاقات خارجية إلى علاقات داخلية بعدما أصبحت واشنطن باحتلالها العراق جزءاً من النظام العربي.

لك برزت المشكلة العراقية، إذ هناك تناحر لمزيد من الصراعات داخل الإقليم العراقي بين مختلف القوى الإقليمية، حيث تسعى كلاً منها للظفر بمزيد من التحركات، ومد النفوذ على رقع الشطرنج العراقية مما يعزز اندفاعها نحو الهيمنة داخل الإقليم الشرق أوسطى، فعلى الجانب الإيراني، تعد أذرعها ممتدة ومتغلغلة داخل الأراضي العراقية بشكل كبير للغاية عن طريق " مليشيات الحشد الشعبي "، التي تحاول دائماً التخلص من وجود أي قوى سنية منافسة لها، فهي

تسعى إلى تشكيل نظام سياسي عراقي يتلاءم مع أسس ومرجعية الجمهورية الإيرانية الإسلامية، وقد اتضح ذلك من خلال مشاركة "مليشيات الحشد الشعبي" الحكومة العراقية في معركة الموصل، وعن كم الانتهاكات التي قام بها ضد السنة العراقية، فمشاركته كانت تسعى في الأساس للتخلص من قوى سنية داعشيه تمثل خطراً رئيسياً على تواجد النفوذ الإيراني الشيعي في العراق، أيضاً عندما نذكر العراق لا يمكن إغفال فصيل عرقي كبير بها يتمثل في الأكراد الذين يقطنون إقليم كردستان بالعراق، فإيران ترفض تماماً فكرة استقلال إقليم كردستان العراق، لأن في ذلك تهديد أساسي لنفوذها الممتد في سوريا، أضف إلى ذلك أن في انفصال كردستان العراق سيجعل من مهمة إيران صعبة للغاية، إذ لا تستطيع مد نفوذها وإمداداتها العسكرية لنداعها الرئيسي " حزب الله " في لبنان.

على الجانب الآخر، تهدف تل أبيب إلى نشر الفوضى، وتسعير النزعة المذهبية والقومية في المنطقة عموماً - والعراق خصوصاً، فتعمل على تشجيع النزعات الانفصالية القومية والدينية حتى تتمكن من إعلان يهودية الدولة وحل القضية الفلسطينية على حساب الدول التي ستنشأ، والتي ستكون مشغولة في الصراعات البيئية التي ستنشأ بينها، مما يسمح لإسرائيل بالتحول إلى ضابط إيقاع صراعات المنطقة بما يحقق مصلحة تل أبيب في السيطرة على مقدرات المنطقة وثرواتها، ويتم مشروع (تيودور هرتزل) الذي يهدف إلى تحقيق السيطرة على المناطق الزراعية الخصبة في جنوب سورية والجزيرة العراقية والسورية، ولذلك فهي تؤيد انفصال كردستان العراق، أيضاً هناك مفاوضات قائمة بالفعل بين تركيا وإقليم كردستان العراق تتسق مع بعضها البعض نوعاً ما، فتركيا تسعى إلى دعم أكراد العراق للتخلص من شيعية الدولة وسيطرة الإيرانيين بالداخل العراقي، وبالتالي تحلم بالهيمنة واستعادة أمجادها العثمانية السابقة من خلال سيطرتها على الهلال الخصيب، ومن ثم فهي تتخذ من تحالفها مع إقليم كردستان العراق ملاذاً في تحقيق سيطرتها وهيمنتها.

كما أضحت تركيا تلعب أدواراً متناقضة في العراق، مما ساهم في تعقيد المشهد الإقليمي وأربك عدة أطراف في تواصلها مع الطرف التركي، خاصة بعد تعبيرها عن مستجدات موقفها في ما يخص الأزمة السورية، خاصة وأن تركيا منذ اندلاع الأزمة السورية، تسعى إلى استغلال الجماعات الإرهابية مثل (جبهة النصرة، تنظيم داعش) كأداة لإسقاط النظام السوري، فجعلت من

أراضيها مأوى وممرًا لهذه الجماعات، حتى أن الاستخبارات التركية تورطت في دعمها لتلك الجماعات من خلال التغاضي عن عبور المقاتلين من مختلف مناطق العالم للأراضي التركية أثناء رحلتهم إلى سوريا، كما سعت تركيا لتوظيف تلك الجماعات من أجل محاربة أكراد سوريا، كل هذه الحسابات التركية وضعت أنقرة في دائرة الاحتكاك مع روسيا وأميركا في وقت عادت فيه أجواء الحرب الباردة بين القطبين الدوليين، واحتدمت المنافسة بينهما، ففي موضوع الأكراد هناك شد وجذب بين تركيا وحليفها الأميركي، ففي حين تتحرك أنقرة لمنع تعزيز الأكراد لقوتهم ونفوذهم في المنطقة وخصوصاً في المناطق المتاخمة لحدودها، فإن واشنطن تعتبرهم حليفاً أساسياً في استراتيجيتها لمحاربة "داعش" وتمدهم بالسلاح والتدريب، هذا الأمر الذي أدى أحياناً إلى اشتباك كلامي، وخصوصاً عندما كانت تركيا تهاجم مواقع الأكراد بدلاً من مهاجمة مواقع "داعش"

### المطلب الثاني: ارتباط المحدد الدولي بالإقليمي في الاستقرار السياسي في العراق

يعتبر العراق من الدول العربية التي لها شأن وأهمية ودور في المحيط الإقليمي والدولي قديماً، وحاضراً ومستقبلاً، بالرغم من تراجع أدواره في ظل الاحتلال الأمريكي، إلا أن علاقاته الإقليمية والدولية حافظت على وتيرتها الطبيعية بعد أن تجاوز العراق آثار الحرب المدمرة عليه عام ٢٠٠٣، وبدأ ينشد إلى الاستقرار، والبناء، بالرغم من تدخلات المحيط الإقليمي والدولي للسيطرة على الساحة العراقية بمختلف الأساليب سواء كانت سياسية، أو عسكرية وحتى استخبارية، وقد تكون اقتصادية، لا سيما أن العصر الحديث تتحكم فيه الهيمنة، والسيطرة الاقتصادية كبديل عن

الحروب العسكرية بين الأمم، بالرغم من فقدان العامل العسكري دوره في تصريف السياسة الخارجية للدول فيما بينها .

عبر ادراك هيكلية القوة وطبيعة الأداء العراقي الخارجي في المرحلة الراهنة ،يمكن ان تتضح مؤشرات التحول في سياسة العراق الإقليمية ،بخاصة بعد الانتقال من مرحلة التراجع نحو القدرة على مواجهة التحديات الإرهابية، وكذلك الترحج الدؤوب للتقارب الواقعي من الدول الإقليمية ،

ضمن توجه محدد تحكمه المصالح العليا والحاجة المتبادلة . هذا بالإضافة الى الدور المقابل الذي اتجه نحو الانفتاح على العراق ، استجابة لإدراك أهميته ومكانته في التحالفات وتوازنات القوى ضمن المعادلة الإقليمية الأخذة بالتشكل .

ومن خلال الأداء السياسي المتزن وبخاصة ما يتعلق منه بدول الجوار الإقليمي، والذي اتضحت ملامحه في العديد من الأحداث والفعاليات ، فأن هناك امكانية لتبلور رؤية واتجاهات مستقبلية للتفكير السياسي العراقي الخارجي ،بدءا من محيطه القريب وصولاً الى عمقه الإقليمي على نحو مغاير لما كانت عليه طبيعة العلاقات والمقاربات الإقليمية مع العراق .

ولم تأتي هذه التحولات في طبيعة الرؤية السياسية الخارجية العراقية لمسار ومستقبل العلاقات الاقليمية من فراغ ،وانما هناك عدة متغيرات اثرت في الساحة الاقليمية وكذلك الدولية وكان لها تأثير في مساحة الاداء العراقي وطبيعة استجابته الساسة للتحولات التي طالت ادوار الفاعلين الاقليميين .

يمكن القول ان الاتجاهات المستقبلية للسياسة العراقية الاقليمية يمكن ان تحدد في اطار مدركات اساسية لمعطيات الواقع وطبيعة العلاقات ومحددات القدرة والتأثير ومن ثم تأتي الاستجابة لمقومات الواقع ومصادر التأثير على شكل تخطيط يلبي متطلبات كل مرحلة ،وهنا تتضح الاستراتيجية المستقبلية على وفق عناصر القوة والموارد والفرص ومرونة الحركة والنظام السياسي وغيرها .

ويعالج هذا الموضوع طبيعة مستقبل اتجاهات سياسة العراق تجاه البيئة الاقليمية من خلال تطور فاعلية الاداء السياسي الذي يهدف الى صيانة الحاجات والمصالح العليا للدولة وتوسعها من خلال العلاقات مع الدول الاخرى ،في ظل نمو انماط من التحالفات والمحاور واشكال الصراع الجيوسياسي الاقليمي والدولي.

يتوسط العراق موقعا مهما في منطقة تصادمت فيها كبرى الاستراتيجيات الدولية وشهدت مراحل من الصراعات السياسية ،والتي اسهمت في تحديد مسار العلاقات والحدود المكانية للعراق وبيئته الاقليمية. لذا فإن عوامل التأثير والتأثر ستكون واضحة عند الحديث عن اتجاهات مستقبلية في علاقات العراق الخارجية والاقليمية على وجه التحديد .ووفقا لذلك يمكن القول ان سياسة العراق تجاه محيطه الاقليمي بحدوده المعروفة او بحدوده الاكثر اتساعا سوف ترتبط بلا شك بالأحداث فيه وكذلك بتطورات الاوضاع في المنطقة التي يقع ضمنها .

وبوصفه مركزاً استراتيجياً فعالاً ، في حسابات الموقع الجيواستراتيجي ضمن نطاقه الاقليمي ، فقد اصبح العراق يؤثر في هيكلية التحالفات والتوازنات الاقليمية حتى وان كان يعد الحلقة الاضعف في الإطار العام لهذه التحالفات ،نتيجة للأحداث التي تجري على ارضه ومخرجاتها.

### المبحث الثاني: الأبعاد الداخلية للموقع الجغرافي للعراق وعلاقته في الاستقرار السياسي

لا شك ان الموقع الجغرافي يشكل أهم إبعاد الاستقرار السياسي للدولة ، ويشكل الموقع الجغرافي للعراق احد التحديات التي تؤثر على استقرار فيجده من الشرق الجمهورية الإسلامية الإيرانية وهي احد اكبر القوى الإقليمية في الشرق الأوسط بالإضافة الى تركيا الدولة المتطورة والحديثة اقتصاديا وعسكريا ، كل هذه تشكل تحديات خارجية للموقع الجغرافي لجمهورية العراق ، ومن خلال ذلك تم الاطلاع على اثر الديموغرافيا وانعكاساتها على الاستقرار السياسي في العراق، وكذلك اثر المتغير القيادي في العراق وارتباطه في الاستقرار السياسي، واثر الموقع الجغرافي على الاستقرار السياسي في العراق( السرحان ، ٢٠٠٣ : ١٥).

المطلب الأول : الديموغرافيا وانعكاساتها على الاستقرار السياسي في العراق.

المطلب الثاني: المتغير القيادي في العراق وارتباطه في الاستقرار السياسي

المطلب الثالث: اثر الموقع المرتبط بالجغرافيا السياسية على الاستقرار السياسي في العراق

المطلب الأول : الديموغرافيا وانعكاساتها على الاستقرار السياسي في العراق.

يعد الموقع الجغرافي والمساحة والتضاريس والمناخ وهي العناصر الأساسية في تكوين الجغرافيا السياسية للدولة ، والتي تؤثر بشكل مباشر على حركة سياستها الخارجية ، وهذا التأثير يكون من خلال تحديد قدرة الدولة على تنفيذ سياستها الخارجية ومن ثم تحديد مركزها الدولي. أما تأثيرها غير المباشر، فيكون في تحديد نوعية ومدى الخيارات المتاحة للدولة عند توجيهه وبلورة سياستها الخارجية (محمود، ٢٠٠٩ : ١٣).

لقد شكلت الجغرافيا السياسية للعراق احد إبعاد حالة عدم الاستقرار ، وقد برز هناك تحديان : تحدي داخلي يرتبط بالخلافات الحدودية مع البلدان المحيطة بالعراق بالإضافة الى إشكالية التضاريس الداخلية ، اما التحدي الخارجي فيتمثل بالقوى الاقليمية المحيطة بالعراق وهي ايران وتركيا والسعودية ، فقد شكلت هذه القوى تحد كبير للعراق منذ نشأته وتأسيسه (السرطان ، ٢٠٠٣ : ١١).

ودولة العراق هي دولة تقع في الطرف الشمالي للخليج العربي، وتحدها من الشمال تركيا، ومن الجنوب المملكة العربية السعودية والكويت، ومن الغرب الاردن وسوريا، ومن الشرق ايران. وعاصمة العراق مدينة بغداد، وهي أكبر مدنها، وتقع في وسطها. يمر نهرا دجلة والفرات عبر العراق، ويجتمعان في المجمع المعروف بشط العرب قبل تدفق المياه إلى الخليج. وقد أصبحت دولة العراق ذات أهمية استراتيجية واقتصادية لبريطانيا نظراً لموقعها على طرق التجارة البرية إلى الأناضول والبحر المتوسط وبلاد فارس. وقد نال العراق استقلاله الرسمي عن بريطانيا سنة ١٩٣٢، ولكن ظل في البلاد نفوذ بريطاني قوي حتى ١٩٥٨ عندما أُطيح بالملكية الموالية



لبريطانيا وتأسست جمهورية العراق، ويقدر عدد سكان العراق إلى ٤٠ مليون نسمة (خضير، ٢٠١٦، ص٤٣).



خارطة رقم (١)

الموقع الجغرافي لدولة العراق

المصدر . جول، محمد زاهد (٢٠١٥). تركيا .. كيف ترى مستقبل العراق ووحدته وعودته إلى دوره التاريخي؟ صحيفة ترك برس ، ١١ ، تشرين اول ، تركيا.

اولا: اثر الموقع الجغرافي من الإطار الداخلي

لقد شكل موقع دولة العراق الجغرافي ابرز التحديات السياسية، حيث يبرز الموقع الجغرافي مسرح الأحداث السياسية لما له من أهمية والتي تنعكس آثاره المباشرة على وجود الدولة

ولعلاقتها مع الدول الاخرى ، وقد يشكل موقع الدولة الجغرافي تحديد مساراتها ودورها الايجابي أحيانا، أو دورها السلبي احيانا اخرى، في مجال العلاقات الدولية سواء في الحرب أو في السلم( العلواني ، ٢٠٠٤ : ٢٣).

كذلك يرتبط الموقع الجغرافي العراقي بالمجتمع الذي يعيش عليه لما ما يرسخه من روابط بين الناس وبما تعظم فيهم روح حب التراب والوطن، بل يكون ذلك جزء من الانتماء الأصيل لحب الوطن، لذلك الموقع الجغرافي لا يعني حجم المساحة قدر ما يعني استثمار الموقع الجغرافي في تحقيق الاستقرار السياسي يمكن ان يتمثل في العوامل التالية ( حسن ، ٢٠١٦ : ١٦).

١- تحقيق التوازن بين المساحة وحجم السكان: وهذا يرتبط بحسن توزيع السكان على المساحة الجغرافية، ومدى حسن استخدام الأرض والانتفاع بالموارد الطبيعية المتاحة، حيث تعاني العراق من التنوع الديمغرافي ويشكل هذا التنوع حالة عدم الاستقرار في العراق ، حيث يشكل الشيعة الاغلبية في جنوب العراق وخاصة محافظة البصرة التي تعد احد مصادر النفط الرئيسية للعراق ، بالإضافة الى وجود السنه في وسط العراق وخاصة في العاصمة بغداد التي تعد الشريان الاقتصادي والسياسي لدولة العراق ، والطرف الثالث هو التواجد الكردي شمال العراق الذي يشكل ارتباطات وانتماءات طائفية مع إيران وتركيا وسوريا مما يشكل هذا التنوع الديموغرافية حالة عدم استقرار لارتباطه بالعامل الجغرافي الذي يتمثل بالتشابك الديموغرافي مع الدول المجاورة .

٢- حجم الموارد الطبيعية وتنوعها: حيث تشكل الموارد الطبيعية اساس قوة الدولة بل يستند ذلك على تمسك الدولة بموقعها الجغرافي حفاظا على مواردها الطبيعية ، والقدرة على استغلالها والاستغلال الاقتصادي المناسب، وتأمين الانتفاع بمعطياتها أو بإنتاجها تأمينا متوازيا ومتزامنا، لتلبية الحاجات لحساب البناء البشري في الدولة. والعراق دولة غنية بالموارد الطبيعية وخاصة النفط والغاز بل كانت من أسباب الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠ - ١٩٨٨ ) هو وجود نفط في

٣- المنطقة الحدودية المتنازع عليها مما شكل ذلك حالة من حالة من عدم الاستقرار للعراق بل حرب استمرت ثماني سنوات راح ضحيتها ملايين القتلى من كلا الجانبين (مجيد ، ٢٠١٤ : ١٣)

٤- التضاريس الجغرافية وارتباطها بشبكات المواصلات والاتصالات ، وما يمكن ان تحققه الدولة من تقديم الخدمات المناسبة من خلال شبكة مواصلات قوية تحقق الترابط والتواصل والتكامل على صعيد مساحة الدولة. وتشكل التضاريس احد تحديات الاستقرار السياسي لدولة العراق بما يتعلق بصعوبة المواصلات والاتصالات بالرغم من أهميتها الجغرافية ، حيث تحتوي

٥- العراق على سلسلة جبلية تمتد من الشمال إلى الجنوب، وهي تشكل حدًا طبيعيًا يفصل بين العراق، وتركيا، ومن ابرزها جبل زاويته، وجبل شيرين، وجبل عبد القوي، وتمتد من أقصى الشمال الغربي الى أقصى الشمال الشرقي، ويتراوح ارتفاعها ما بين (٢٠٠٠-٣٠٠٠)م اما السلسلة الجبلية الاخرى وهي جبال الأبيض، وجبال بيرس ويمتد هذان الجبلان من الغرب إلى الشرق، ويتراوح ارتفاعهما بين (١٠٠٠ - ١٥٠٠) كذلك جبال سنجار التي تقع بمحاذاة السهول الشماليّة الغربيّة للحدود السوريّة، كذلك الجبال الشرقية المحاذية للحدود الايرانية مثل جبال السليمانية التي تضمّ عدّة جبال، منها: قره داغ بارتفاع (١,٤٨٥) م، وجبل بيره بارتفاع (٢,٥٣٣) م فقد شكلت هذه التضاريس صعوبة في التواصل والاتصال في العراق مما يشكل ذلك حالة من عدم قدرة الدولة بالسيطرة التامة على حدودها الجغرافية مما يؤثر ذلك على حالة عدم الاستقرار السياسي للعراق (خضير، ٢٠١٦ : ١٢)

٦- خلافات العراق الحدودية : يشكل ترسيم الحدود السياسية للدولة حصانه ، ويكسبها الشرعية والمنعة بل ان اختراق الحدود السياسية هو اختراق لسيادة الدولة ، لذلك العراق كباقي الدول العربية عانى من خلافات الحدود للدول التي يشترك معها في الحدود ، حيث ترجع خلافات الحدود بين الدول العربية للحقبة الاستعمارية التي نفذتها كل من بريطانيا وفرنسا من خلال استعمارها للبلدان العربية وتقسيم العرب الى دويلات ضمن اتفاقيات دولية للتخلص من مفاهيم ومصطلحات الوحدة العربية ، وبرزت اكبر الخلافات الحدودية مع العراق هو الخلاف مع ايران القوة الاقليمية المنافسة في الشرق الاوسط والتي ادت الى قيام الحرب العراقية الايرانية بسبب

٧- رئيس هو اللحد بالإضافة الى أسباب ايدولوجية واقتصادي وسياسية ، وقد ارتبط العراق بمشاكل حدودية مع الكويت والسعودية والأردن وسوريا وتركيا والتي حاول نظام صدام حسين حل هذه المشاكل تارة بالحرب كما هو الحال مع الكويت، وتارة بالتنازل أمام الآخرين كما هو الحال مع منطقة الحياض مع المملكة العربية السعودية حيث "تنازل العراق عن حقوقه لصالح السعودية ، كذلك العراق تنازل أيضا لصالح الأردن في تصفية مشاكل الحدود، لذلك شكلت الخلافات الحدودية حالة من عدم الاستقرار للعراق(الزيادوي، ٢٠٠٩: ١٣).

**ثانياً: اثر الموقع الجغرافي من الإطار الخارجي :** فقد شكلت كل من تركيا وإيران والسعودية التحدي الجغرافي كقوى ذات قدرات عسكرية وامنية مما شكل ذلك حالة عدم استقرار للعراق الجديد الذي يرضخ لتدخلات من قبل هذه الدول في شؤونه الداخلية بل تشكل محركات داخل النسيج الاجتماعي العراقي في اطار توجهات العراق السياسية بسبب حالة عدم الاستقرار التي يشهدها العراق ، فالعراق اذا في موقع جيوسياسي صعب جداً بين دول مؤثرة في شكل كبير، يشترك معها بحدود طويلة وعواطف دينية كبيرة تحرك طوائفه وتدغدغ نسيجة الاجتماعي، فالعراق يرتبط بتركيا عبر تاريخ طويل تمثل في حقبة الإمبراطورية العثمانية التي حكمت البلاد العربية بما يزيد عن ٤٥٠ عام ، فكان ذلك مؤثراً أساسياً في تغيير عاداته وتقاليده وتاريخه، وربط جزء من هذا التاريخ بالدولة العثمانية التي كان العراق جزءاً منها( دباغ ، ٢٠١٦: ١٢).

كذلك بالإضافة لإيران التي تشترك مع العراق عبر التاريخ في الاطار المذهبي والطائفي الذي برز بشكل واضح بعد اعدام الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين عام ٢٠٠٦ ، لذلك الحضارة الفارسية موجودة في العراق ومؤثرة في تاريخه. اما السعودية فلا شك انها دولة اقليمية منافسة وتعد الممثل للطائفة السنية فهي تدعم بشكل متواصل القيادات السنية في العراق بالمقابل ايران تمثل الطيف الشيعي فكلا القوتين تتنافس على العامل الديني ، لذلك هذا التنافس شكل حالة عدم استقرار داخل النسيج الاجتماعي العراقي ( المفرجي ، ٢٠١٨: ٤١).

كذلك شكل الجوار الجغرافي وخاصة تركيا من الصعوبات على العراق ، فتركيا شمالاً التي تحولت الى عملاق اقتصادي منافس حتى للدول الأوروبية تصدر للعراق الكثير من المنتجات الأساسية، بل هناك تواجد كبير للشركات التركية التي تساهم في عمليات إعادة الإعمار العراق وبناء البنية التحتية، إضافة إلى أن أهم أنابيب النفط التي يصدرها العراق تمر عبر موانئ تركيا، ما يجعلها تسيطر على مصدر دخل مالي كبير، وبالتالي فالعراق يعتمد على تركيا وهذا الاعتماد الاقتصادي وهذا يرتبط بشكل او بأخر بالاستقرار السياسي (دباغ ، ٢٠١٦ : ١٤).

كذلك تعد السعودية عملاق صناعي حيث يوجد شركات سعودية برؤوس أموال كبيرة مستعدة للاستثمار والمنافسة في العراق ، لذلك التأثير الاقتصادي السعودي لا زال قوياً في العراق، خصوصاً مع وجود الروابط الدينية واللغوية والعشائرية وغيرها والتي تعطي الأفضلية على تركيا، وبالتالي التأثير الاقتصادي السعودي مثل التأثير التركي أو أكثر قوة(نون بوست، ٢٠١٧ : ٩).

لذلك يمكن القول ان العمالة الثلاثة المحيطون بالعراق من ثلاثة جهات، السعودية وتركيا وإيران، لهم تأثير سياسي متنوع تجاه قضايا حاسمة في العراق ، مثل مكافحة الإرهاب ، بالإضافة الى تأثيرات دينية حضارية وسياسية، فكل هذه العوامل الجغرافية المتنوعة والمتشابهة مع العامل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي شكلت حالة من عدم الاستقرار للعراق .

### **المطلب الثاني: المتغير القيادي في العراق وارتباطه في الاستقرار السياسي**

شكل المتغير القيادي احد وابرز عوامل الاستقرار في العراق ، وعبر التاريخ توالى على العراق الكثير من القيادات التي شكلت حالة في استقرار العراق او عدم استقراره ، وقد ظهرت ابرز شخصية حكمت العراق كانت في العصر الأموي الإسلامي عندما أرسل عبدالملك بن مروان الحجاج بن يوسف الثقفي ليكون الوالي على العراق ولمدة عشرون عاما ، وقد شهدت مرحلة حكمة كثير من الثورات والاحتجاجات من قبل الشيعة الا انه كان صارماً دائماً ، حتى لا يمكن

الحديث عن الحجاج دون ذكر مختطفات من خطبته لأهل العراق حيث كان يهددهم بالقول :  
انا ابن جلا طلاع الثنايا، متى أضع العمامة تعرفوني، أما والله إني لأرى رؤوساً قد أينعت وقد  
حان قطفها، و إني لصاحبها، و كأنني أرى الدم بين العمائم و اللحي. هذا الخطاب شكل شخصية  
القائد السياسي الدكتاتوري حيث ان العراق عبر تاريخها لم تمارس احكام الديمقراطية عليها مما  
شمل ذلك حالة من الاستقرار في كثير من الأزمنة للعراق ( الطائي ، ٢٠١٦ : ١٢).

لا يختلف العامل القيادي في العراق عن بقية القيادات للأنظمة العربية الأخرى ،فقد عاشت  
القيادات في العراق بنفس الظروف القيادات العربية ظروف الاستعمار ، بالإضافة الى التأثير  
بحركات التحرر الوطني في النصف الثاني من عقد الخمسينات على صعيد معظم دول العالم  
الثالث، والسعي نحو حماية البلاد من آثار التغييرات الحاصلة على صعيد الوطن العربي(الخرجي  
، ٢٠٠٤).

لقد مرت العراق بمجموعة من الثورات مثل ثورة تموز ١٩٥٨ بقيادة عبدالكريم قاسم  
شكلت هذه الثورة بروز قيادات ذات طابع استبدادي ذات نشأة عسكرية تستند على شكل  
التنظيمات السرية في الأوساط العسكرية بالتحالف مع بعض التنظيمات الحزبية على الساحة  
العراقية في تغيير نظام الحكم لأول مرة في تاريخ العراق إلى الإدارة الجمهورية يوم ١٤  
يوليو/تموز ١٩٥٨ (الدره، ١٩٨٧) وكان اثر هذه القيادات بارز من خلال تقييد الحريات واستخدام  
وسائل الإكراه والتسلط، مع التظاهر بالطابع الديمقراطي في شكله الظاهري القائم على الانتخابات  
الصورية أو البيعة في ظل عملية تداول السلطة(محمود، ١٩٨٧ : ٢١).

في شباط ١٩٦٣ حالة انقلاب ثانية نفذتها احد القيادات العسكرية في العراق واطاحة  
بحكومة عبدالكريم قاسم ، ويتولى الحكم عبدالسلام عارف ، ولم تختلف تماماً عن ثورة ١٩٥٢ فقد  
اعطت نفس الدلالات والمعاني ذات الجذور الأيدولوجية في المسائل الوطنية بضرورة التغيير  
والتحول في نمط الحكم مثل الديمقراطية والمجتمع المدني أو تقديم الوعود برحيل القوى العسكرية  
عن إدارة نظام الحكم في العراق بعد إزالة النظام الملكي (العزاوي، ٢٠٠٤)، الا انها كانت ذات

فكر قطري جزئيين خلال سياسات التوجه اليسار الاشتراكي واليمين الرأسمالي، والانفراد بالسلطة مما أدى ذلك إلى عودة الاستبداد مرة أخرى إلى السلطة (العزاوي، ٢٠٠٤: ١١).

في ١٧ تموز ١٩٦٨ نجح حزب البعث العراقي بالانقلاب العسكري بقيادة اللواء أحمد حسن البكر، وكان لصادق حسين نائب الرئيس دور قيادة كبير حيث دعا لتبني الأفكار القومية العربية، والتطور الاقتصادي والالتزام بمبادئ الاشتراكية والعلمانية، حيث تولى صادق زمام الأمور في القطاعات الحكومية والقوات المسلحة حيث أصبح رئيساً لجمهورية العراق وأميناً قطرياً لحزب

البعث العربي الاشتراكي عام ١٩٧٩ م بعد أن قام بحملة لتصفية معارضيه وخصومه في داخل حزب البعث بدعوى خيانتهم للحزب (الحماداني، ٢٠١٨: ١٢)

في عام ٢٠٠٣ قامت الولايات المتحدة الأمريكية باحتلال العراق، وإعدام الرئيس العراقي صادق حسين، حيث تولت أمريكا العراق بقيادة برايمر في مرحلة انتقالية لحيث إرساء دستور عراقي جديد شارك في تأسيسه أمريكا وإيران بما يتناسب مع مصالحهم الخاصة، فبرزت قيادات عراقية جديدة كانت تعيش في المنفى في عهد صادق، الجعفري، العلاوي، العبادي، تكون حكومات عراقية تأتمر من قبل إيران والولايات المتحدة الأمريكية، فقد شكل المغير القيادي اثر واضح على الاستقرار السياسي في العراق، لذلك إن غياب مفاهيم الولاء والانتماء وحب الوطن والعمل من الوطن عن القائد السياسي حتماً سيكون قائد تابع وليس مستقل، وهذا ما تشكله القيادات الحاكمة في العراق بعد الاحتلال الأمريكي لها (٢٠٠٣) (صحيفة دنيا الوطن، ٢٠١٩)،

لقد استغلت الولايات المتحدة الأمريكية الكثير من الوقت والجهد في العراق على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، في ظل عملية سياسية متعثرة، حيث أن الضرر الذي لحق بتلك العملية نتيجة القصور في تطبيق مبادئ الديمقراطية، فظهرت الحكومة العراقية بشكل عراقي ولكن بقرار إيراني، فقد لعبت الأحزاب الإسلامية في العراق دور كبير في ولائها لإيران (مايكل، ٢٠١١: ١٢)

فقد آمنت الأحزاب الإسلامية في العراق بأولوية القرآن في الحكم، كما تؤمن بمبدأ آية الله روح الله خميني (ولاية الفقيه)، لذلك شكل دعم النفوذ الإقليمي الإيراني مطلب الأحزاب الإسلامية العراقية والتي تنظر للقيم الديمقراطية بنظرة الريب والشك مما أدى ذلك إلى تراجع دور المرأة وحقوق الإنسان والمواطنة مما شكل ذلك غياب العمل الحزبي القائم على برامج تسعى لخدمة العراق والحفاظ على أمنها واستقرارها (المعيني ، ٢٠١١ : ١٢).

لقد برز النفوذ الإيراني المتزايد في العراق وتدخلاتها الواضحة والمستمرة في الشؤون السياسية في البلاد، وخاصة ما صرحت الولايات المتحدة بأن الحد من النفوذ الإقليمي لإيران هو أحد أهم أهداف سياستها الخارجية، أثناء إبرام إدارة أوباما للاتفاق النووي مع إيران وانسحاب القوات العسكرية الأمريكية من العراق (الالوسي ، ٢٠١٨ : ١٢).

إن ما يعانيه العراق اليوم من أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية ، وما شهده العراق من تراجع بالسيادة ، بالإضافة إلى الغياب الفعلي لمبدأ الفصل بين السلطات وتفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي ، هذه السياسات الأمريكية الفاشلة استغلتها إيران لتوسيع نفوذها ليس فقط في العراق بل في المنطقة بأكملها. حيث بقيت الأحزاب العراقية المدعومة من قبل إيران صامته ولم تبدي أي اهتمام بالأزمات الطاحنة التي يمر بها العراق حالياً (مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٤ : ١٢).

كذلك شكل التدخل الإيراني في الشؤون الداخلية للعراق خطراً كبيراً على العملية الديمقراطية هناك، حيث عملت الأحزاب الإسلامية التابعة لإيران على تزوير الانتخابات بشكل ممنهج ليس فقط في المحافظات الشيعية فحسب بل والسنية أيضاً والتي تحتوي على عناصر سنية مثقله بالفساد وترتبط بعلاقات مشتركة بسليمانى أو اتباعه، والحكومة العراقية الجديدة ستبقى معرضة بشكل خاص للمكائد الإيرانية، وهو ما يشكل تحدياً واضحاً للسياسيين الذين يتطلعون إلى الحد من النفوذ الإيراني في العراق (عبداللطيف ، ٢٠١٥ : ١٢).



يمكن القول ان المتغير القيادي شكل نوع من التأثير على الاستقرار السياسي في العراق بشكل ايجابي وجانب اخر سلبي ، حيث كان العراق في عهد الاستبداد والدكتاتورية اكثر ازدهارا ونموا رغم السلوك التسلطي الفردي ، لكن كان للعراق مكانه في الفكر والوجدان ، بالمقابل فإن العراق ما بعد ٢٠٠٣ فهو عراق يدعي الديمقراطية من خلال الانتخابات والمشاركة الشعبية الا انه عراق صوري لدى القيادات العراقية لان الفكر الوجداني يميل ولاءه لإيران والمرجعية الايراني ، لذلك عراق اليوم عراق قائم على المحاصصة وسياسات الاقصاء ، ترسيخ موارد للعراق لغير

العراق مع تفشي ظواهر الفساد والانحلال والتراجع ، ما يعني ذلك ان هذا السلوك رغم ادعاه الديمقراطية الا ان عراق تراجع على المستوى السياسي والاقتصادي والامني .

### المطلب الثالث : اثر الموقع المرتبط بالجغرافيا السياسية على الاستقرار السياسي في العراق

ليس من الضرورة ان يشكل التنوع في التسييج الاجتماعي الذي يتمثل في التنوع المذهبي والطائفي والعرقي ان يشكل حالة عدم استقرار للدول ، فالهند يوجد فيها مئات المذاهب وعشرات الاعراق والطوائف الا انها من الدول القوية اقتصاديا وسياسيا ولا يوجد أي خلافات كبيره في تنوع نسيجها الاجتماعي . (المسلمة، ٢٠١٧ : ١٥).

والعراق عبر التاريخ الطويل عانى من حالة عدم التوافق العرقي والطائفي والاثني وشكلت هذا الاختلافات حالة من عدم الاستقرار السياسي للعراق عبر تاريخه الطويل ، فقد سكنت الشعوب السامية القديمة في العراق وخاصة البابليين والآشوريين والسومريين غير الساميين منذ زمن بعيد بواسطة موجات متعاقبة من المهاجرين. ويعد العراق الحديث أحد أكثر المجتمعات تنوعاً من الناحية الدينية والعرقية في الشرق الأوسط. وقد مر على تلك المجتمعات العيش بسلام الا ان خطوط الصدع تعمقت بين المجتمعات في القرن العشرين كسلسلة من الأنظمة الاستبدادية التي يحكمها استغلال الانقسامات القبلية والطائفية والأثنية. ومن ابرز العرقيات في العراق ما يلي :

**اولا: العرب :** وينقسم العرب بين المسلمين السنة والشيعة وهي متجانسة عرقياً ولغوياً في معظمها ، ويوجد علاقات اسرية متينة بل تجمعهم عناصر وروابط مشتركة تتمثل في الجغرافيا والقبلية والانتماءات الوطنية أو الطائفية واللغة العربية ، حيث يشكل الانتماء القبلي بين الجماعات العربية في لعب دور مهم في السياسة العراقية ، الا ان زوال النظام السياسي الذي يقوده صدام سابقا وتدخل الولايات المتحدة الامريكية في العراق من خلال الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ فقد رسخ دوافع التفرقة بين الشيعة والسنة بل وصل الامر الى حرب اهلية طاحنة بسبب ما اشعلته نار الفتنة الامريكية والايрани في العراق مما شكل ذلك انهيار شامل في النسيج الاجتماعي العراقي ادى الى حالة من عدم الاستقرار ( الصفار، ٢٠٠٧، ١٢).

**ثانيا الاكراد :** تتوزع الاقلية الكردية بين العراق وايران وتركيا وسوريا ، ويعد الأكراد هم رابع أكبر مجموعة عرقية في الشرق الأوسط بعد العرب والأترك والفرس، والعراق هي الدولة الوحيدة التي اعترفت بوجود من خلال منحهم حكم ذاتي ، وعيش العراق في إقليم كردستان ، ويقع إقليم كردستان في شمال العراق وهو إقليم تسكنه أغلبية كردية، متعدد القوميات والأديان، وهذا ما يميزه عن باقي مناطق العراق، ومن الناحية الدستورية والقانونية يعرف كإقليم فيدرالي في دستور العراق. ومن المكونات القومية والدينية لإقليم كردستان (الكرد، التركمان، الأشور الكلدان، اليزيدية، الكاكايين، المسيحيين والإسلام). وتبلغ المساحة الجغرافية لإقليم كردستان ٧٨٧٣٦ كم٢، ويشكل اكثر من ١٨% من المساحة الكلية للعراق (دلير، ١٩٩١ : ٦).

وبلغ عدد سكان إقليم كردستان العراق ٥.٢ ملايين نسمة - معظمهم مسلمون سنة- يعيشون في محافظات دهوك وأربيل والسليمانية وحبجة، كما يوجد الأكراد في محافظة كركوك وبنسبة قليلة في نينوى وديالى، ويضم الإقليم أيضا قوميات أخرى (مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٧) .

وتعود جذور المشكلة الكردية إلى فترة طويلة، ولكن ظهرت بوادر القومية الكردية في الفتح الإسلامي، حيث اكدت على حقوق الكرد ومنحهم حقوقاً قومية وحرية وتأسيس إمارات عديدة تحكم نفسها بنفسها في إطار الدولة الإسلامية. (عبد الرزاق، ٢٠١٦، ص٥٤).

**ثالثاً: الشيعة :** يتبع الشيعة في العراق مثلهم مثل أتباع الديانة في إيران ، الطقوس الأثنية أو الاثني عشرية ،حيث تقع أهم مدينتين شيعيتين في العراق هما النجف و كربلاء وكذلك الكوفة، وهي تشكل اهم و ابرز اماكن الحج للشيعة وذات أهمية ثقافية ودينية كبيرة بالنسبة للشيعة كموقع لحياة واختفاء الامامي الثاني عشر المهدي المنظر في عقيدتهم ، وعبر تاريخ العراق الكبير شكل جنوب وشرق العراق ملتقى ثقافياً ودينياً بين العالمين الشيعي العربي والفارسي، بل هنالك اعداد كبيرة من العلماء والمرجعيات الايرانية يدرسون في المدارس الكبرى (المدارس الدينية) في النجف و كربلاء، ومن ابرزه رجل الدين الإيراني آية الله روح الله الخميني والذي قضى عدة سنوات محاضراً في النجف أثناء نفيه من ايران. وتمثل نسبة الشيعة بما يقارب نصف سكان العراق السكان، وفي عهد صدام سيطر السنة على الوظائف الامنية والعسكرية مع نوع من التهميش

الشيعي سياسياً، وقد برز دور الشيعة وسيطروا على مرافق البلاد اقتصادياً وسياسياً بعد اعدام صدام ٢٠٠٦، بمساعدة كل من الولايات المتحدة الامريكية وايران، حيث يقود الحكومات العراقية الحالية الشيعة ضمن اتفاقيات المحاصصة التي طرحها دستور العراق الجديد ٢٠٠٥ بحيث شكل هذا الإقصاء للسنة حالة من عدم الاستقرار السياسي في العراق (السندي ، ٢٠١٧ : ١٣).

**رابعاً : الأقليات الدينية :** ومن ابرز الديانات الأخرى المسيحيين واليزيديين والندائيين واليهود والبهائيين، وقد كان اليهود في السابق أقلية صغيرة يتواجدون إلى حد كبير في بغداد أو حولها ، ولكن مع ظهور الصهيونية والكيان الاسرائيلي أصبحت المشاعر المعادية لليهود منتشرة على نطاق واسع. أدى هذا التوتر في نهاية المطاف إلى مذبحه فرهود الضخمة في يونيو ١٩٤١. مع نشوء إسرائيل في عام ١٩٤٨ ، مما أدى ذلك الى هجرت معظم اليهود اسرائيل . اما المجتمعات المسيحية فتنقسم بين الطوائف المختلفة ، وأبرزهم الآشوريين ، والكلدان ، واغلبهم ينتمي إلى

الكنيسة الكاثوليكية الرومانية بالإضافة الى الكنيسة السريانية الأرثوذكسية والكنيسة الأرثوذكسية الشرقية. وقد غادر معظمهم العراق بسبب الفقر والعنف والارهاب الذي عانت منه العراق ( العويدي، ٢٠١٦: ٣٥).



## الخارطة رقم ( ٢ )

### خارطة العراق تظهر نسبة السنة والشيعه في العراق

يمكن القول ان النسيج العراقي المتنوع من حيث التكوين الطائفي والعرقى والاثني قد شكل حالة من عدم الاستقرار في العراق ، لذلك فأن البعد الديمغرافي كان سبب في تشكيل حالة عدم الاستقرار رغم الاطار الجغرافي الذي يجمعه ، لكن الولاءات الخارجية للمجتمع العراقي شكلت عدم التوافق السياسي داخل العراق ، فايبران تدعم الشيعه ، والسعودية تدعم السنة ، والأقليات الكردية في الشتات تدعم الاكراد بالانفصال ، مما شكل ذلك غياب اللحمة الوطنية وتفقيت الهوية الوطنية ، كل هذه الدوافع رسخت حالة عدم الاستقرار السياسي في العراق .

## النتائج

يعتبر استقرار اي نظام سياسي في العالم من اهم المساعي التي يحاول النظام السياسي ان يتغلب عليها، لكن هناك تدخلات خارجية تؤثر على اداء الدولة الداخلي، ومن اهمها تدخل الدول المجاورة

اما ما يتعلق في العراق فان هناك مؤثرات كثيرة وخصوصا ان العراق محاط بعدد من الدول تتفق معها في اتجاه وتختلف في مواقع اخرى ، ومن اهم هذه الدول ايران التي تحاول ان تصدر مذهبيتها الى دول الجوار واولها العراق، كما ان لتركيا دور كبير جدا يتعلق في استقرار العراق الداخلي وخصوصا فيما يتعلق بالقضية الكردية والحدود وقضايا المياه من نهري دجلة والفرات،

اما باقي الدول المجاورة للعراق فإنها دول عربية ذات هموم مشتركة ويهمها امن واستقرار العراق وهذه الدول هي ، السعودية، الاردن، سوريا ، الكويت.

# المراجع

## المراجع باللغة العربية

- ١- ممدوح الدبس، "مفهوم الموقع الجغرافي الاقتصادي-البشري"، مجلة جامعة دمشق، سوريا، العدد الاول والثاني، مجلد ٣، ص ٧٤١-٧٤٥.
- ٢- بهاء الدين مكاوي، مقال بعنوان: الاستقرار السياسي ومفهومه وتجلياته ومؤثراته، ايار ٢٠١٩، على الرابط الالكتروني: <https://www.bahamakaw.com>
- ٣- مقلد، العلاقات السياسية الدولية-دراسة في الاصول والنظريات، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، ١٩٩١.
- ٤- هارون، اسس الجغرافيا السياسية، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٣.
- ٥- الهيتي، الجغرافية السياسية مع تطبيقات جيوبولتيكية استشرافية عن الوطن العربي، دار الكتاب الجديد المتحدة، ليبيا، ٢٠٠٠.
- ٦- طشطوش، مقدمة في العلاقات الدولية، جامعة اليرموك، الاردن، ٢٠١٠.
- ٧- خاطرة، الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا، ط١، الجتادرية للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠١٠.
- ٨- ممد صالح بو عافية، "الاستقرار السياسي قراءة في المفهوم والغايات"، مجلة دفاثر السياسة والقانون، العدد الخامس عشر، (يونيو ٢٠١٦)، ص ٣٠٩.
- ٩- أنظر: أحمد فاضل جاسم، "عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد ٢٠٠٣ .. دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية .. والافاق المستقبلية"، مجلة السياسية والدولية، العدد ٢٥، (٢٠١٤)، ص ١٨٨.
- ١٠- صدقة بن يحيى فاضل، (الاستقرار السياسي) في الدول النامية، متاح على الرابط: [http://www.araa.ae/index.php?view=article&id=٩٧٤:٢٠١٤-٠٦-٣٠-&option=com\\_content&Itemid=١٧٢&١٤-٥٦-٥٩](http://www.araa.ae/index.php?view=article&id=٩٧٤:٢٠١٤-٠٦-٣٠-&option=com_content&Itemid=١٧٢&١٤-٥٦-٥٩)
- ١١- عادل ياسر ناصر، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٢.

- ١٢- كريمة بقدي، الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا - دراسة حالة الجزائر-رسالة ماجستير، جامعة ابو بكر بلقايد ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تلمسان، ٢٠١١-٢٠١٢م، ص ٥٠.
- ١٣- مزابية خالد، الطائفية السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي (دراسة حالة لبنان)، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ورقلة، ٢٠١٣ م، ص ١٠-١١.
- ١٤- عادل ياسر ناصر، "ازمات ومرتكزات الاستقرار السياسي في المجتمعات العربية"، مجلة السياسية والدولية، العدد ٢٥، (٢٠١٤)، ص٢٣٢.
- ١٥- انظر: فراس الياس، مستقبل العملية السياسية والديمقراطية في العراق، متاح على الرابط: <http://cutt.us/bhpS>
- ١٦- كريمة بقدي، مصدر سبق ذكره، ص٦١.
- ١٧- خالد مزابيه، الطائفية السياسية واثرها على الاستقرار السياسي، رسالة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،الجزائر، ٢٠١٣.
- ١٨- جمال الشلبي ،العرب واوروبا رؤية سياسة معاصرة، دار الفارس للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠٠٠، ص٣٢.
- ١٩- بوندار يفسكي، "الغرب ضد العالم الاسلامي من الحملات الصليبية حتى أيامنا"، ترجمة اليأس شاهين، موسكو، دار التقدم، ١٩٨٥، ص ٨٠-٨٢.
- ٢٠- بكر مصباح تنيره، "تطور استراتيجية الحوار العربي الأوروبي في ضوء المتغيرات الاقليمية والدولية"، شؤون عربية، العدد ٩٠، يونيو، حزيران، ١٩٩٧، ص٤٤.
- ٢١- أمين محمود عبد الله، في أصول الجوانب السياسية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧٧، ص٣١٢.
- ٢٢- رواء الطويل، "تجارة تركيا بين أوروبا والوطن العربي"، مجلة شؤون الأوسط، العدد (١١٣)، ٢٠٠٤، ص : ١٥١-١٥٣.
- ٢٣- سعد الدين العثماني، "دور الوسطية في تحقيق الاستقرار السياسي"، صحيفة الوسط البحرينية، العدد ٢٩٨٢، ٥/١١/٢٠١٠، ص ١.

٢٤- شاهر اسماعيل الشاهر، الدولة في التحليل السياسي المقارن، دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، عام ٢٠١٥.

٢٥- رائد نايف حاج سليمان، "الاستقرار السياسي ومؤثراته"، الحوار المتمدن، العدد ٢٥٩٢، تاريخ ٢٠٠٩/٣/٢١، على الموقع الالكتروني:

[www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=١٦٦٣٩١](http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=١٦٦٣٩١)

٢٦- سعيد الصديقي، صنع السياسة الخارجية المغربية، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-وجدة، مارس ٢٠٠٢،

٢٧- عبد الحق المريني، الزيارة الملكية السنوية لأربعة بلدان افريقية ، المطبعة الملكية الرباط ، ٢٠١٤ ،

٢٨- الالوسي ، مثال (٢٠١٨). دور الولايات المتحدة في تحديد مستقبل العراق، معهد واشنطن ، ٢٤ ، ايلول ، واشنطن.

٢٩- جول، محمد زاهد (٢٠١٥). تركيا .. كيف ترى مستقبل العراق ووحدته وعودته إلى دوره التاريخي؟ صحيفة ترك برس ، ١١ ، تشرين اول ، تركيا.

٣٠- حسن ، لقاء ، ياسين (٢٠١٦). دولة المكونات في العراق بعد عام ٢٠٠٣ الواقع والمستقبل ، المركز الديمقراطي العربي، ٦ ، ايلول ، برلين،

٣١- الحمداني ، حامد (٢٠١٨). حداث في ذاكرتي / أسرار انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ ، الحوار المتمدن-العدد(٦٢٦٨). ٢٢ ، حزيران، مصر.

٣٢- الخزرجي ، ثامر كامل محمد (٢٠٠٤).، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الاردن.

٣٣- خضير، باسل عباس (٢٠١٦). ارتفاع عدد السكان العراق إلى ٤٠ مليون نسمة، وزارة التخطيط العراقية، ١٩ كانون أول، بغداد، العراق.

٣٤- دباغ ، باسم (٢٠١٦). الخلاف التركي العراقي، صحيفة العربي الجديد ، ١٢ ، تشرين اول ، لندن.



- ٣٥- دلير، خالد (١٩٩١). كيف أُلحقت كردستان الجنوبية بالعراق، منشورات ديمكراسي، العراق.
- ٣٦- الزيداوي، جمال ناصر (٢٠٠٩). دراسات دستورية، مركز العراق للدراسات، مطبعة البيئة، ط١، العراق.
- ٣٧- السرحان ، حسين احمد (٢٠٠٣). أثر عدم الاستقرار السياسي على مؤشرات التنمية البشرية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة أهل البيت عليهم السلام العدد ١٨، جامعة ال البيت ، الاردن.
- ٣٨- السندي ، رياض (٢٠١٧). حكم الشيعة في العراق (البزوغ و الأفول) بشبكة اخبار العراق ، ٨، شباط، العراق.
- ٣٩- صحيفة دنيا الوطن (٢٠١٩)، عام ٢٠٠٣.. بداية الغزو الأمريكي للعراق لإسقاط نظام صدام حسين، ٢٠، اذار ، فلسطين.
- ٤٠- الصفار ، حسين موسى(٢٠٠٧). الطائفية بين السياسة والدين، ط١، المركز الثقافي العربي، مصر.
- ٤١- الطائي ، مجاهد (٢٠١٦). كيف يتحقق الاستقرار السياسي للعراق؟ نون بوست ، ٢٩ ، كانون ثاني ، مصر.
- ٤٢- عبد الرزاق، سعيد (٢٠١٦). الأكراد.. مشكلة تركيا المستعصية، جريدة العرب الدولية، ٣ أيلول ، العدد (١٣٧٩٤)، السعودية.
- ٤٣- عبداللطيف ، صلاح (٢٠١٥). التدخل الإيراني في العراق : التاريخ والواقع والمستقبل، صحيفة مصر العربية ، ٣٠، اذار ، مصر.
- ٤٤- العزاوي، فاضل (٢٠٠٤)، النار والرماد في رحلة أطول من الأبدية: ربع قرن من المنفى، مجلة العربي، العدد ٥٤٧، الكويت.
- ٤٥- العلواني ، طه جابر(٢٠٠٤). العراق الحديث بين الثوابت و المتغيرات ،مكتبة الشروق، بغداد، العراق.
- ٤٦- العويدي نور الدين(٢٠١٦). نسبة السنة والشيعة في العراق، وكالة قدس برس ، ٢٤ ، اذار ، بريطانيا.

- ٤٧- مايكل، آيزنشتات (٢٠١١). نفوذ إيران في العراق مواجهة منهج حكومة طهران الشامل، معهد واشنطن، ٢٨، نيسان، واشنطن.
- ٤٨- مجيد، جعفر مجيد (٢٠١٤). التوافق السياسي وانعكاسه على النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣م، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق
- ٤٩- محمود الدرة، (١٩٨٧)، ثورة الموصل القومية، "١٩٥٩": فصل في تاريخ العراق المعاصر، منشورات مكتبة اليقظة العربية، بغداد.
- ٥٠- محمود، (٢٠٠٩). زيد عبد القهار محمود، إشكاليات العلاقة بين الحكومة المركزية العراقية وإقليم كردستان بعد ٢٠٠٣، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر.
- ٥١- مركز الجزيرة للدراسات (٢٠١٧). أكراد العراق.. من الحكم الذاتي إلى استفتاء الانفصال، ٢٩ أيلول، الدوحة، قطر.
- ٥٢- مركز الجزيرة للدراسات (٢٠١٤). مالات الأزمة الراهنة في العراق، ١٩، تموز، قطر.
- ٥٣- المسلمة، سميرة (٢٠١٧). الأكراد في مواجهة التهديدات والدرس السوري، صحيفة الحياة، ٢٩ أيلول، لندن.
- ٥٤- المعيني، خالد (٢٠١١). الإسلام السياسي في العراق، مركز الجزيرة للدراسات، ١٦، تشرين ثاني، قطر.
- ٥٥- المفرجي، امير (٢٠١٨). تداعيات الخلاف الأمريكي الإيراني على العملية السياسية في العراق، صحيفة القدس العربي، ١٧، اب، لندن.
- ٥٦- نون بوست (٢٠١٧). هل ستفتح العلاقات بين العراق والسعودية صفحة جديدة بعد جفاء طويل؟، ٢٥، حزيران، مصر.

## المراجع باللغة الانجليزية

- ٥٧- Martin Paldam: Does Economic Growth Lead to Political Stability?, University of Aarhus, p١٧٢
- ٥٨- Carolina Curvale, Does Political Participation Affect Stability?, Department of Politics, New York University, P٣.
- ٥٩- Soner, R. Cagapaty, (٢٠٠١), " Where Geo the US – Turkish Relationship ", Middle East Quarterly, vol. ١١, No.٤, (Fall ٢٠٠١), p: ٤٥
- ٦٠- BENTON HELEN, ١٩٩١, ENCYIOPEDIA BRITANICA, LONDON.
- ٦١- JOHN Kieffer, Realities of World Power, New Jerssy, David Mackay Co, ١٩٥٢.